

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والستون

الجلسة العامة ١٤

الثلاثاء، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سرجان كريم . . . . . (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

(تكلم بالانكليزية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

وهذه هي القيم والتطلعات التي تجسدها ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: "الكرامة المتأصلة" و "حقوق جميع أعضاء الأسرة البشرية" هما "أساس الحرية والعدل والسلام". وتنص المادة ١ من الإعلان أيضاً على أن "جميع الناس يولدون أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق".

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد مكسيم بيرنييه، وزير خارجية كندا.

السيد بيرنييه (كندا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن

هذه ليست مفاهيم مجردة. إنها مفاهيم واقعية وملموسة، ولها آثار مباشرة وعميقة على حد سواء. والترويج لهذه المفاهيم ليس كافياً. يجب حمايتها والدفاع عنها، لا سيما عندما تتعرض للانتهاك - في بورما وأفغانستان والسودان وجمهورية إيران الإسلامية وأماكن أخرى.

أتكلم أمام الجمعية العامة. تشكّل الأمم المتحدة التحسيد الفعلي للالتزام الذي قطعناه جميعاً بالإسهام في صون السلام والأمن وتهيئة ظروف أفضل في مناخ من الحرية أفسح. والحكومة التي أمثلها، من جانبها، لم تكف أبداً عن تعزيز إجراءاتها في المجال الدولي. فالحكومة الكندية شريك مسؤول ودولة مشاركة بشكل كامل. ونحن نسترشد بمبادئ ثابتة.

في كابل، أكد الأمين العام بان كي - مون رغبة الأمم المتحدة في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. وقد شاركت كندا بالتزامها السياسي وقدراتها العملية في إعادة بناء الأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والازدهار في ذلك البلد.

التزام كندا ليس متصلًا بمصالحنا فحسب، ولكنه قبل كل شيء متصل بالقيم التي يستلهمها الكنديون، وهي قيم الحرية وسيادة القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان.

هذه هي القيم التي يستند إليها وجودنا في أفغانستان وفي هايتي وفي السودان، وفي أماكن أخرى من العالم.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



الشرطة الأفغان، ويعود اللاجئين الأفغان إلى بيوتهم، ويتعلم الأطفال الأفغان القراءة والكتابة. ولكننا تأثر حقيقي ومباشر على حياة الشعب الأفغاني، وتسهم في تحقيق رؤية المستقبل التي عبر عنها العهد الخاص بأفغانستان، الذي وُقِع في عام ٢٠٠٦. ولتحقيق هذه الرؤية، من المهم جداً أن تكفل الأمم المتحدة وحكومة أفغانستان تنفيذ أحكام ذلك العهد. وعلى الرغم من حوادث التخويف والعنف، فإن حالة الشعب الأفغاني في تحسن.

(تكلم بالانكليزية)

في العام الماضي، أكد رئيس الوزراء هاربر هنا أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان أهم بعثة سياسية خاصة للأمم المتحدة. وتواصل حكومة كندا تقديم الدعم للدور الريادي للأمم المتحدة في أفغانستان. ولهذا السبب، تؤيد كندا إيفاد مبعوث خاص رفيع المستوى جديد للأمم المتحدة إلى أفغانستان.

وفي العام الماضي، برهنت حكومتنا عملياً على التزامها المتعدد الجوانب تجاه تلك البعثة. فقد زدنا إنفاقنا الإنمائي وتواجدنا الدبلوماسي ومشاركتنا العسكرية. ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٧٧٦ (٢٠٠٧)، فهو يمدد الإذن الممنوح ببقاء القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان، ويدعو الدول الأعضاء إلى الإسهام بالأفراد والمعدات والمال. وتشجع حكومة كندا أعضاء الجمعية على تأييد هذا القرار بفعالية وتقديم الدعم النشط لتنفيذه.

(تكلم بالفرنسية)

توجد تحديات أخرى يجب أن نتصدى لها أيضاً. ففي هايتي، طلبت حكومة كندا من مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي. وهذا يمثل أكبر برنامج تنمية لكندا وأكبر بعثة لها لتحقيق الاستقرار في الأمريكتين.

وترى كندا أنه يجب أن يدعم جهود إعادة بناء أفغانستان مجتمع دولي موحد. ويجب أن تعمل المنظمات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة ومنظمة معاهدة حلف شمال الأطلسي والبنك الدولي، على تحقيق ذلك الهدف المشترك. ولا يستطيع أن يفعل ذلك أي بلد بمفرده. ولتنفيذ قرارات مجلس الأمن تنفيذاً كاملاً، يجب أن نعمل بشراكة وثيقة مع حكومة أفغانستان ومع أصدقائنا وحلفائنا.

(تكلم بالفرنسية)

ولكي تضمن كندا نجاح التزامها، فإنها تحرص على إرسال الموارد اللازمة، كما فعلنا بالنسبة لبعثتنا في أفغانستان. وبموجب أحكام تفويض واضح من الأمم المتحدة، انضمت كندا إلى التحالف الذي يضم القوة الدولية للمساعدة الأمنية في أفغانستان. وقد انضم إلينا أكثر من ٦٠ بلداً ومنظمة دولية لمساعدة حكومة أفغانستان المنتخبة ديمقراطياً على إعادة بناء بلدها.

وترى كندا أن الجهود التي تبذلها البلدان والمنظمات العاملة في أفغانستان تستحق الثناء، وتجسد أيضاً المبادئ الأساسية التي تدعو إليها الأمم المتحدة. إن التحدي كبير، ولكن المبادئ التي ندافع عنها أكبر.

والبلدان التي تقدم المساعدة لأفغانستان يوحدتها اقتناع واحد: لا يمكن البناء بدون أمن. ولا يمكن أن تزدهر الديمقراطية ويتحقق الاستقرار السياسي في مناخ من الإرهاب. ولا يمكن تقديم رعاية صحية أو تعليم حيث تسود الفوضى. ويتعذر تحقيق تنمية اقتصادية في جو من الفوضى الشاملة. الأمن أساس مهم جداً يتوقف عليه كل شيء، ولكن الأمن طويل الأجل يقتضي استثماراً مستداماً في تنمية البلد، فأحدهما يسير إلى جانب الآخر.

وبفضل المساعدة التي تقدمها كندا والمجتمع الدولي، حققت أفغانستان تقدماً. ويجري حالياً تدريب ضباط

**السيد توجو (كينيا)** (تكلم بالانكليزية): يسعدني جداً أن أحاطب الجمعية العامة. وأشارك المتكلمين الآخرين في تقديم التهئة لكم، سيدي، على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة. ووفدي يثق ثقة تامة في قدرتكم على النهوض بهذا التحدي. وأؤكد لكم على دعمنا.

وأشيد بسلفكم الشبيخة هيا راشد آل خليفة على توجيهها أعمال الدورة الحادية والسنتين للجمعية العامة باقتدار. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ الأمين العام مرة أخرى على تعيينه. ويشيد وفد بلدي بالتزامه بتقوية دعائم الأمم المتحدة: الأمن والتنمية وحقوق الإنسان.

عندما أتيح لي شرف مخاطبة هذه الجمعية الموقرة في العام الماضي، تطرقت في بياني إلى قضية الصومال وكيف أثرت التطورات في ذلك البلد على عواصمنا ومدننا في جميع أنحاء العالم، مثل تورنتو وستكهولم وروما ونيروبي ومقديشو. وحتى البلدان التي تبعد آلاف الأميال عن الصومال والتي كان تفاعلها معها ضئيلاً جداً، كان عليها أن تستيقظ على حقيقة أننا أصبحنا قرية عالمية عندما تعرض مواطنوها في المياه الدولية للاحتطاف أو السطو على أيدي قراصنة في المحيط الهندي بمحاذاة شاطئ الصومال.

واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن لتلبية نداءاتنا من تلك المنطقة. وأناشد المجتمع الدولي أن يعمل بتعاون أوثق على معالجة مشاكل الصومال المعقدة والصعبة. ومع ذلك، توجد في ثانيا كل هذه التحديات عدة فرص يجب أن نستفيد منها لمنع حدوث معاناة بشرية كبيرة للغاية، لا سيما بالنسبة للنساء والأطفال، في هذا البلد الشقيق.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد روميرو - مارتينز (هندوراس).

ويشيد وفدي بالاتحاد الأفريقي لدعمه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. ونشيد بشكل خاص بقوات أوغندا

وفي بورما، يتعين استعادة الديمقراطية وحقوق الإنسان. ونتوقع أن تكون الأمم المتحدة في طليعة تلك الجهود. ومع أننا لا نوافق أحياناً على قرارات وعمليات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، فإن عقد دورة استثنائية للمجلس بشأن بورما هي مثال على نوع النشاط والمشاركة اللذين تتوقعهما كندا من هذه الهيئة، لا سيما في التعامل مع البلدان التي تواصل انتهاك حقوق الإنسان.

وفي السودان، تعمل البعثات المبتكرة لحفظ السلام على إيجاد إطار أممي سيصبح الأساس الذي يمكن أن يبني عليه سلام دائم. ويجب أن يظهر المجتمع الدولي إرادة سياسية لإيجاد حلول جديدة. ويجب ألا تهدف هذه الحلول إلى إنهاء انتهاكات حقوق الإنسان المروعة التي تحدث في دارفور يومياً فحسب، بل أيضاً ومعالجة قضايا الحرية والديمقراطية التي يجب أن تشكل أساساً لسلام دائم. وكندا مستمرة في تقديم مساهمتها الكبيرة للسودان على هيئة مساعدة إنسانية ومعدات. ونحن، بالطبع، ندين الهجوم الذي لا يفتقر على جنود قوة الاتحاد الأفريقي.

إن نطاق التحديات التي يجب أن نتغلب عليها للحفاظ على أمننا أكبر من أن يأمل أي بلد في أن يتصدى لها بمفرده. ويتعين علينا، نحن الدول الأعضاء، أن نبدي التصميم والإرادة السياسية ليتسنى للأمم المتحدة أن تجسد حقاً المبادئ التي أراد لها مؤسسوها أن تجسدها.

(تكلم بالانكليزية)

وكندا شريك ملتزم، وستظل كذلك، تجاه جميع الذين يسعون للعمل من أجل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان وسلطة القانون.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رافائيل توجو، وزير الخارجية في جمهورية كينيا.

وفي حين أننا قد نحتفل بانتهاء هذه الحروب، لا بد أن يقدم المجتمع الدولي الاستثمارات الملحة والضرورية التي ستسهم في الحيلولة دون تكرار هذه الصراعات. وينبغي أن يشعر السكان المحليون بعوائد السلام من أجل أن يدوم السلام.

وتحت كينيا على تقوية الشراكات بين الاتحاد الأفريقي وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في ميدان التعاون السياسي والتقني، وكذلك مع المنظمات دون الإقليمية في القارة. ويجب تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام من خلال توفير الدعم المالي والتقني والسوقي. وتبرز وفاة العديد من جنود الاتحاد الأفريقي في دارفور مؤخراً الحاجة الملحة للدعم السوقي الذي تقدمه الأمم المتحدة لبعثات الاتحاد الأفريقي من خلال أطر العمل المتفق عليها. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بمبادرة الأمين العام الرامية إلى تقديم المساعدة إلى الاتحاد الأفريقي لتعزيز قدراته العسكرية ودور الوساطة الذي يقوم به في حل الصراعات.

وقد استنفدت الأمم المتحدة قدراً كبيراً من الوقت والموارد في ميدان نزع السلاح والتنمية. ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في القرن الأفريقي يقوض أمننا وتنميتنا. وقد أسهم انتشار هذه الأسلحة في أن أصبحت منطقتنا صعبة جداً.

وبغية التصدي لهذا التحدي، اجتمعت دول المنطقة في عام ٢٠٠٠ للتوقيع على إعلان نيروبي المتعلق بمشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي. وجرى تطوير هذا الإعلان في عام ٢٠٠٤ لكي يصبح بروتوكولاً ملزماً قانوناً، وهو أول صك حكومي دولي من نوعه يُعنى بانتشار الأسلحة الصغيرة. وفي عام ٢٠٠٥، أنشئ بموجب هذا البروتوكول المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة

للدور الهام الذي تقوم به في ذلك البلد في ظل ظروف شاقة جداً. وندعو إلى نشر بقية قوات حفظ السلام لتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. وتحت كينيا أيضاً الأمم المتحدة على تحمل قدر أكبر من المسؤولية في الصومال تمثيلاً مع قرار مجلس الأمن ١٧٧٢ (٢٠٠٧). ومن شأن تواجد الأمم المتحدة على الأرض في الصومال أن يكمل الجهود الإقليمية والدولية التي تبذل لتعزيز السلام والاستقرار والمصالحة في ذلك البلد.

وتدعم كينيا على نحو لا لبس فيه المصالحة الوطنية في الصومال. ونحن نعتبرها عملية وليست حدثاً مفرداً. ونحث جميع الجهات السياسية الفاعلة، التي قاطعت المحادثات حتى الآن، على قبول هذه العملية، لأنه مهما طال الزمن، لن يتحقق حل نهائي لأزمة الصومال إلا عندما يوافق جميع الصوماليين على الجلوس والتحدث معاً. ولا تستطيع المنطقة والمجتمع الدولي تقديم أي شيء خلاف الدعم. فالشعب الصومالي وحده في نهاية المطاف، هو القادر على حل خلافاته بروح الأخذ والعطاء. ومن جانبنا، كمجتمع دولي، يجب أن نحترم تعهداتنا بتوفير الموارد اللازمة للصومال. وقد تكون مشكلة الصومال أقل بروزاً الآن، ربما لأن الصراع في دارفور قد غطى عليها، ولكن أزمة الصومال لم تنته بعد.

ووفقاً لتقرير الأمن البشري لعام ٢٠٠٥، انخفض عدد الصراعات المسلحة في العالم على مدى الثلاثة عشر عاماً الماضية بنسبة بلغت أكثر من ٤٠ في المائة. ويستنتج التقرير بصورة إجمالية أن الصراع أصبح أقل شيوعاً في العالم بصورة عامة وفي أفريقيا أيضاً، وهذا مشجع جداً. فالصراع عامل تثبيط رئيسي للاستثمار ويشكل عبئاً لا يطاق من حيث المعاناة البشرية. وانتهاء الحروب في سيراليون وليبيريا وكوت ديفوار وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان تطور مرحب به في أفريقيا.

منهم حتفهم أثناء الرحلة. إنهم يلعبون لعبة القط والفأر في محاولتهم للإفلات من دوريات حراسة الحدود المزودة بكلاب البحث المدربة وأجهزة المراقبة الالكترونية، وذلك من أجل نيل فرصة للاسترقاق معظم عمرهم بالحد الأدنى من الأجور.

لقد دارت عجلة الزمن دورة كاملة. ولكن تغير الكثير أيضا. وأعود إلى تأكيد علي أن المسافات بيننا قد ضاقت ويجب الآن أن نعرف بأن ظاهرة مثل اللاجئين الاقتصاديين، في هذه القرية العالمية، ستسبب الأسى في مجتمعاتنا. يمكنكم أن تشيدوا أسوارا شاهقة وتنشعوا دوريات حراسة مروعة وتزيدوا أعدادها وتجعلوا إجراءات الهجرة أكثر تشددا، ولكن فترة الراحة ستكون مؤقتة. يمكنكم إذكاء مشاعر كراهية الأجانب، خاصة في أوقات الانتخابات الوطنية. ولن يكون ذلك أكثر من الإسعاف الأولي ولا يعالج أسس الأزمة التي نواجهها اليوم.

وحتى في أكثر البلدان تقدما، فإذا لم يعالج المجتمع المشاكل والتوترات في الأحياء الفقيرة وأحياء المدن الداخلية، فإن أي حل مثل التروح إلى الضواحي وبناء المجمعات السكنية المغلقة بالبوابات لن يوفر غير بعض الارتياح المؤقت. فالجريمة ستستمر في التفشي. وسرقة المارة والسيارات وحوادث الاختطاف وغيرها من جرائم العنف ستظل منتشرة. يتعين علينا أن نعالج المشاكل الأساسية في أحيائنا الفقيرة ليس لأجل من يعيشون في تلك الأحياء وحدهم ولكن لأجل من يعيشون في المناطق الغنية نسبيا أيضا.

إن ما أتكلّم عنه ليس في الحقيقة من علم الصواريخ أو مفهوما بالغ التعقيد عن الهندسة الاجتماعية. ينبغي أن يتضح لنا كلنا أنه من مصلحتنا جميعا، في القرية العالمية التي أصبحنا عليها، أن نعمل معا للتصدي لهذا التكالب من العوامل التي تولد الكثير من القلق والتوتر داخل بلداننا

والأسلحة الخفيفة، وكان الغرض الرئيسي منه توفير إطار عمل شامل لمكافحة توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في المنطقة. وفي ضوء أهمية هذا المركز، طلبت كينيا إدراج بند على جدول أعمال دورة الجمعية العامة هذه لدعوة المركز إلى المشاركة في أعمال الجمعية العامة بصفة مراقب. ومعالجة مشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة مسألة هامة؛ فنحن بصدد مصالح دولية متأصلة قوية جداً لمن يصنعون الأسلحة الصغيرة ويتاجرون بها.

وكانت كينيا من بين البلدان الستة التي شاركت في تقديم القرار المتعلق بمعاهدة الاتجار بالأسلحة، الذي اتخذ بأغلبية ساحقة في الدورة السابقة للجمعية العامة بوصفه القرار ٨٩/٦١. وقد طلبت الجمعية العامة في ذلك القرار إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يلتمس آراء الدول الأعضاء بشأن الجدوى والنطاق والبارامترات الأولية لمعاهدة للاتجار بالأسلحة تكون ملزمة قانوناً. ونشيد بالأمين العام لما أحرزه من تقدم حتى الآن في تنفيذ ذلك القرار. ونتطلع إلى إنشاء فريق خبراء حكوميين لبدء العمل في العام القادم ويقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة.

وقد أتاحت لي مؤخراً فرصة مخاطبة مجموعة من زملائي وزراء الخارجية من جيراننا الأوروبيين القريبين منا بشأن موضوعين يحدان بصورة متزايدة علاقتنا مع بقية العالم، أحدهما الهجرة غير المشروعة. ومن مفارقات التاريخ أنه في يوم ما كان إخواني وأخواتي غير المحظوظين وغير القادرين على الركض بسرعة كافية يؤخذون عبيدا ويشحنون عبر المحيطات في ظروف لا إنسانية. وقد لقي عدد كبير منهم حتفهم أثناء الرحلة تلك وهم يرسلون إلى أنحاء مختلفة من العالم لتوفير عمالة السخرة.

واليوم، كثيرا ما يسلم العديد من إخواني وأخواتي أنفسهم ومدخرات عمرهم طوعا من أجل إرسالهم عبر المحيطات في ظروف لا إنسانية مماثلة تقريبا. ولقي الكثيرون

إن معظم الموارد والقدرات اللازمة لتغيير عالمنا إلى الأفضل قائمة في العالم المتقدم. الموارد اللازمة متوفرة بقدر أكبر مما يكفي في البلدان الأكثر حظاً. ومعرفة ما يجب علينا أن نفعله لإحداث أثر إيجابي واضحة وبسيطة. ولكن باعتبارنا قادة العالم، يجب أن نتحمل الذنب الجماعي عن الإخفاق في التركيز على توفير الحلول.

إنني أنتهي إلى بلد في منطقة، على سبيل المثال، تتكالب عليها عوامل مثل الفقر وانعدام التعليم لترهق مجتمعاتنا وبلداننا وتزعزع استقرارها. ثمة علاقة تلقائية بين الفقر وتدني التعليم. فمن يتدنّي تعليمهم ربما كانوا أقل حظاً وأكثر فقراً. ومن هم أكثر فقراً عادة ما يكون تعليمهم متدنياً. وهناك أيضاً ارتباط متبادل بين الفقر وتدني التعليم الرسمي، من جهة، وبين التوترات العرقية والعشائرية والدينية وحتى العنصرية، من جهة أخرى. ويؤدي هذا دائماً إلى مجتمعات غير مستقرة.

وعندما يكون الناس فقراء وأدنى تعليماً، غالباً ما تصبح نقطتهم المرجعية مجرد هويتهم العرقية أو العشائرية أو الدينية أو العرقية. مع وجود استثناءات قليلة، المتعلمون والأثرياء هم على الأقل قادرون على العمل على مستوى أعلى. الطبيب أو المحامي أو المعلم أو المهندس عادة ما يكون أقل كراهية للأجانب.

ونحن في كينيا نفهم هذا، ولذلك ندرك أهمية التعليم. فلقد استثمرنا ما يصل إلى ٣٠ في المائة من ميزانيتنا السنوية لتوفير التعليم الابتدائي المجاني. وفي العام المقبل، سيكون لدينا تعليم ثانوي مجاني. هذا هو نوع الاستثمار الاقتصادي والاجتماعي الذي يجب علينا جميعاً أن نقدمه الآن إذا كنا نأمل في عالم أفضل وأكثر ازدهاراً واستقراراً بعد ١٠ سنوات من الآن. قد نلقي خطباً رائعة ونعرب عن الالتزام بإيجاد عالم أكثر أماناً ووداً وازدهاراً. ولكن ما دمنا

وفيما بينها. يجب أن يكون تفكيرنا سويًا بالقدر الكافي لندرك أن الشبان العاطلين الساخطين في بلد ما سيطفحون عاجلاً أم آجلاً على عواصم بلدان أخرى ويثيرون لها المشاكل.

وعلى أقل تقدير، ينبغي أن تعلمنا ظاهرة تغير المناخ العالمي درساً مفاده أن مصائرنا نحن البشر متشابكة على نحو لا فكاك منه. إن انبعاثات المركبات في نيويورك تفعل في قرنتنا الأرض نفس ما يفعله قطع الغابات الاستوائية في أفريقيا للحصول على الفحم. وكل من العاملين قد يؤدي إلى فيضانات بسبب تغير المناخ وعلى مسافات بعيدة قد تصل إلى الصين النائية.

وباعتبارنا جيراناً في القرية العالمية، من المؤكد أنه شيء جيد لو اجتمعنا على الإقرار بأنه إذا كانت سياسات وأفعال البلدان الغنية ستحصرنا في الفقر المدقع، فلا يعدو الأمر كونه مسألة وقت قبل أن يمتد التوتر في بلدي إلى أحيائهم - ربما في شكل هجرة غير شرعية أو إرهاب أو ما شابه. ولكن عاجلاً أو آجلاً، سندفع جميعاً ثمن عواقب السياسات القصيرة النظر والأنايية لمنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

لذلك، من المهم ونحن نتكلم عن الإصلاح والتحويلات في توجهات أي من هذه المؤسسات الدولية أن تنتهج الموقف الحق، وهو أن أحداً لا يسدي معروفاً للآخر. إننا معا في هذا القارب الصغير المسمى الأرض. وحين يعتقد الأقوياء أنهم يستغلون مزاياهم في الساحة العالمية ويكسبون المعارك، لا يمكن لهذا الانتصار إلا أن يكون مؤقتاً. الانتصار الحقيقي والوحيد هو عندما يكون انتصاراً للجميع. النتيجة الأخرى، أي عندما يخرج جزء كبير من العالم خاسراً، هي نتيجة لا يمكن تحملها، وتولد الغضب وروح الانتقام.

متزايد. علينا أن نترك وراءنا تلك الأمور السلبية، مثل ديون الماضي التي لا مبرر لها، ولا يمكن إلا أن تولد الغضب والمرارة وأن تؤثر على الأجيال المقبلة. يجب علينا اليوم أن نقدم التضحيات والاستثمارات من أجل مستقبل البشرية. فهذا سيكون معروفا لنا جميعا، وليس لمجموعة واحدة فحسب.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد باسيليو إكويبي، وزير الخارجية والتعاون والفرانكفونية في جمهورية الكونغو.

**السيد إكويبي** (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): حيث أن الرئيس دينيس ساسو نغويسو اضطر إلى مغادرة نيويورك قبل الموعد المحدد له نظرا لارتباطات ملحة، فقد طلب مني إلقاء خطابه أمام الجمعية نيابة عنه لكي تتشاطر مع الدول الأعضاء الأخرى آراء حكومة الكونغو بشأن البنود المدرجة في جدول أعمال الجمعية العامة في هذه الدورة.

وباسم وفد بلدي، أود أولا أن أشكر الشبيخة هيا راشد آل خليفة، ممثلة البحرين، على عملها الممتاز. وأشكر أيضا الرئيس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. والأولويات الخمس التي أعرب عنها وخارطة الطريق المتعلقة بتغير المناخ، التي أعلن عن رسمها لدى انتخابه، تمثل برنامجا يتفق مع الأهداف التي تتوخى الأمم المتحدة تحقيقها منذ مؤتمر قمة الألفية الذي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويمكنه التعويل على تعاون وفد بلدي عندما ننظر في هذه المسائل.

وللسيد بان كي - مون، في تجربته الأولى للمناقشة العامة للجمعية العامة، أعيد التوكيد على التزام حكومة بلدي بمساعدته في توجيه منظمنا الذي يسعى إليه. ولدى بلدي حس بما يديه أحيانا كثيرة من الاهتمام بنا منذ انتخابه في السنة الماضية. ومن الدلائل على ذلك الزيارة التي قام بها

نخفق في تقديم الاستثمار السليم في التعليم وتخفيف حدة الفقر، فنحن لا نفعل سوى التشدق بعبارات جوفاء.

إن الأهداف الإنمائية للألفية هي أهداف هامة متوسطة وطويلة الأجل - مدى أغلبها ١٠ أعوام. بيد أن ديمقراطياتنا تعمل ضمن جدول زمني أقصر يمتد لأربع أو خمس سنوات. وفي البلدان المتقدمة والبلدان الأقل تقدما على حد سواء، يميل العديد من القادة إلى عمل ما يتوجب عليهم عمله من أجل البقاء والنجاح في الانتخابات المقبلة. وحتى مع أفضل النوايا، فإن طبيعة ونطاق تحديات التنمية التي يجب أن نتصدى لها لا يمكن التصدي لها بشكل كاف من خلال برامج المساعدة الإنمائية الرسمية التي تنفذ وتنجز ضمن الجدول الزمني السياسي لأنظمة تتغير. إننا بحاجة إلى مزيد من التحولات في توجهاتنا وإلى رؤية ذات مدى أطول في هذا الصدد.

في الختام، فإن العديد من بلداننا يسقط الآن تحت وطأة الديون الدولية. والبلدان التي سقطت مدت مظلة الإنقاذ إليها بعد سقوطها. إنني مندعش من عقلية متعهدتي نقل الموتى هذه.

لست أود أن أوم الجليل الحالي من القادة في البلدان المتقدمة النمو على هذا الوضع الراهن. أنا أعلم أنه يوجد هنا مبدأ مالي واقتصادي ما. ومعظم القادة الحاليين في هذه البلدان أبرياء. الصفقات التي أبرمت في الماضي، والتي زجت بنا في نوعية الدين التي نحن فيها اليوم، لم تعد لها قائمة. لكني أشعر بأنه لا بد لي أن أقول إن حمل وعبء ديوننا الدولية ثقيلا وموهنان. وما كان ينبغي بداية أخذ الكثير من هذه الديون؛ فقد كان هناك بعض التواطؤ والخداع من كلا الجانبين قبل أن نأتي، نحن زعماء اليوم، إلى الساحة.

من المهم أن نضمن اليوم مستقبل جميع أطفالنا، الذين يجب أن يتشاركوا في هذا العالم المتشابك بشكل

الأمن. وخلال الشهور العشرين الماضية شاركنا في مداورات المجلس بروح بناءة. وأيدنا دوما حل المنازعات بالوسائل السلمية والحوار، ساعين إلى الحل الوسط وتعددية الأطراف المعززة. ومشاركنا قوت اعتقادنا بحاجة وعجالة إصلاح الجهاز الرئيسي ذلك من أجهزة الأمم المتحدة، الذي يسند إليه صون السلم والأمن الدوليين. وموقفنا وموقف أفريقيا معروفان تماما بشأن تلك المسألة. لقد ركزنا أيضا على تحسين أساليب عمل المجلس لضمان قدر أكبر من الشفافية والشمول في عملية اتخاذ القرار.

وخلال رئاسة الرئيس الكونغولي دنيس ساسو نغويسو للاتحاد الأفريقي في سنة ٢٠٠٦ كانت للكونغو فرصة الكلام باسم قارة تشغل مسانئها حصة الأسد في جدول أعمال المجلس. ودافعنا عن تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لضمان أن تأخذ قرارات المجلس شواغل البلدان الأفريقية في الحسبان وأن تكون بالتالي مشروعة ولها أسباب البقاء. ودعونا إلى إجراء حوار دائم بين المجلس، من ناحية، والاتحاد الأفريقي، عن طريق مجلسه للسلم والأمن، والدول الأفريقية في مجموعها، من ناحية أخرى، وكذلك الأطراف في الصراعات.

وشجعنا المجتمع الدولي على مواصلة الانخراط في المسائل المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية عن طريق بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك الشؤون بعد الانتخابات، التي مثلت بوضوح خطوة واسعة إلى الأمام ولكنها تركت المسائل المتعلقة بالسلم في الشرق، ونزع سلاح الجماعات المسلحة، وإعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم وإعادة البناء الاقتصادي دون حل. وتلك التطورات يمكن تيسيرها في سياق اتفاق يوقع عند اختتام مؤتمر القمة الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي هو إطار إقليمى مناسب.

للبرازافيل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ واختياره ابنا من أبناء بلدنا، السيد رودولف أدا، وزير الخارجية السابق للكونغو، لتوجيه العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة في دارفور. ونحن شديدو الامتنان له على ذلك.

وفي أعقاب الأزمات العنيفة التي هزت أمتنا في أواخر التسعينيات من القرن العشرين، وجدت الكونغو تدريجيا السلام والاستقرار عن طريق الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، اللذين يقيان هدفنا الدائم. وعودة عدد من الكونغوليين الذين تركوا البلد خلال الحروب الأهلية جزء من ذلك الاتجاه الإيجابي. والانتخابات التشريعية التي أجريت على نحو سلمي قبل قليل هي حقا دليل على الديمقراطية المطمئنة. وتقوم الحاجة إلى تشجيع ذلك النشاط الإيجابي ومساعدته وتأييده من جانب المجتمع الدولي.

وعلى الرغم من الخسائر الكبيرة في الحياة البشرية والضرر المادي الكبير فإن الكونغو لم تكن معتبرة، عند نهاية الحرب الأهلية، بلدا في حالة ما بعد الصراع. لقد تعين علينا القيام على نفقتنا بالمهمة الضخمة، مهمة الترميم وإعادة البناء. ولذلك انخرطنا بتصميم في المفاوضات الشاقة مع مؤسسات بريتون وودز لوضع برنامج لتخفيف عبء الديون، وتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية - بما في ذلك مكافحة الفقر - والانتعاش الاقتصادي. وفي ذلك السياق، حتى لا نزيد من معاناة الأغلبية من شعبنا التي تعيش فعلا بدون الضرورات الأساسية، نحاول الحيلولة دون أن تكون المفاوضات عبئا لا يطاق على الشعب. ولذلك نأمل في اختتام المفاوضات بأسرع ما يمكن للحيلولة دون التسبب في تأخير تنفيذ الإصلاحات الضرورية.

وعودة السلام والاستقرار سمحت لبلدي باستئناف شغل مكانه على المسرح الدولي. وفي أقل من ثلاثة أشهر سينهي الكونغو مدة خدمته بوصفه عضوا غير دائم في مجلس



الأفريقي في هاسكانيتا في جنوب دارفور. ونطلب البحث بنشاط عن الذين قاموا بذلك ومعاقبتهم.

ثالثا، المساعدة الإنسانية والانتعاش الاقتصادي ضروريان جدا للتثبيت والعودة إلى الحياة الطبيعية في دارفور. وفيما يتعلق بالأزمات الأفريقية. لا يمكننا أن نتجاهل مأساة الصومال. وكما نعرف جميعا، التزمت أفريقيا بإيفاد بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وينبغي تأييد هذه البعثة تأييدا نشيطا وأن تحل محلها في نهاية الأمر قوة تابعة للأمم المتحدة. ويجب ألا تصبح الصومال أزمة منسية. بيد أن الصوماليين أنفسهم يجب أن يتولوا مسؤوليتهم وأن يقوموا بالتزام جاد بحوار سياسي شامل يفضي إلى المصالحة الوطنية الحقيقية.

وحتى نهاية هذا الشهر، ترأس الكونغو الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشاركت دوما منطقتنا دون الإقليمية في مبادرات دولية تتعلق بالحالات في مختلف البلدان المكونة لها. ولذلك فإن إنشاء بعض هذه البلدان لكتيبة يساهم في استقرار الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. والاجتماع السادس والعشرون للجنة الاستشارية الدائمة التابعة للأمم المتحدة المعنية بالمسائل الأمنية في أفريقيا الوسطى، الذي عقد في ياوندي في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، أدى إلى سلسلة من الاستنتاجات المتعلقة على نحو خاص ببناء موجه إلى المجتمع الدولي والمأنحين بمساعدة حكومات بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد في تأمين حدودها وتحسين الظروف الأمنية العامة. ودعم العمليات متعددة التخصصات التي سُنشرت لتأمين الحالة في مناطق تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى المتاخمة للسودان - موضوع قرار مجلس الأمن ١٧٧٨ (٢٠٠٧)، المتخذ في ٢٥ أيلول/سبتمبر - والسعي إلى التعاون دون الإقليمي بشأن مسائل الأمن، مما في ذلك الإعلان عن مناورات عسكرية لعملية حفظ سلام تجريبية مقرر إجراؤها في تشاد في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي كوت ديفوار، بعد قدر كبير من الشك، من المريح أن نلاحظ أن العملية التي يعنى بها اتفاق واغادوغو أوجدت آفاقا لحل الأزمة، ما ينبغي لنا أن نشجعه ونساعده.

ونفس الآفاق لتشجيع التطورات متاحة الآن لدارفور في أعقاب اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧). دعا رئيس الدولة الكونغولي، في بيانه لمؤتمر قمة المجلس الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر، المجتمع الدولي إلى اغتنام هذه الفرصة للتصرف بحس الإلحاح.

يجب علينا أن نعجل بوتيرة العمل في المجالات الثلاثة التالية، كما نشأ عن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن دارفور الذي عقد هنا في نيويورك في ٢١ أيلول/سبتمبر. أولا، سيستأنف الحوار السياسي في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر في طرابلس، حيث يتعين على جميع الأطراف المشاركة، مع مراعاة الانفتاح غير العادي من جانب الحكومة السودانية التي قررت التقييد بوقف لإطلاق النار فور البدء بمحادثات طرابلس. وينبغي النظر في الجزاءات على جميع الأطراف المتحفظة. ولتشجيع مبادرة الحوار السياسي، ما سيقدر أي إمكانية لنجاح انخراط المجتمع الدولي في دارفور، قررت حكومة بلدي المساهمة في الصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه الأمين العام لتحقيق هذا الهدف.

ثانيا، يجب صون السلام عن طريق القيام بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي - الأمم المتحدة في دارفور. وإنشاء هذه القوة كان أهم قرار يجب تنفيذه بدون تأخير ابتغاء تفادي أي نكسة سياسية وأي تدهور في الحالة في الميدان. وفي ذلك المجال أيضا برهنت حكومة بلدي على تضامنها بقرارها بإرسال كتيبة، مع المراقبين العسكريين الذين أرسلتهم في وقت سابق كجزء من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان. وفي ذلك الصدد يدين وفد بلدي إدانة قوية لهجوم الذي وقع مؤخرا على حفظة السلام التابعين للاتحاد

ووفدي مسرور أيضا بتعبئة المجتمع الدولي حول مسألة حاسمة بالنسبة إلى مستقبل البشرية: التهديد الفعلي الناجم عن تغير المناخ. والآن، بفضل العلم، تم بوضوح إقرار أن النشاط البشري يكمن في صميم هذه الآفة. وتنفق مع الأمين العام ورئيس الجمعية العامة على أن الوقت قد حان للعمل. لذلك فإننا نرحب بالاجتماع الرفيع المستوى المعقود هنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر حول هذا الموضوع. وإن رئيس جمهورية الكونغو قد اشترك شخصيا في ذلك الاجتماع لإظهار التزام بلدان حوض الكونغو - رئة العالم الإيكولوجية الثانية، بعد حوض الأمازون - في النضال من أجل البقاء على قيد الحياة للجنس البشري ولحماية كوكبنا بصورة عامة. وعلى أساس خطة إستراتيجية سميت بخطة الالتقاء، وهي خطة عشرية، قطعت تلك البلدان على نفسها التزاما باتخاذ إجراءات، على صعيد الوطن والمنطقة الفرعية، فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية للغابات في الحوض.

إدراك أننا نتحمل مسؤولية خاصة في هذه المعركة المشتركة حدث بنا إلى التعاون مع منطقتي الغابات الكبيرتين الأخيرين - في الأمازون وفي بورنيو - تشجيعا لإتباع ممارسات أفضل في ميدان الحراثة والتجارة. والمحادثات التي أجزتها المناطق الثلاث هذه في ٢٤ أيلول/سبتمبر، على هامش الاجتماع الرفيع المستوى، سمحت لوفدنا أن يعد منهاجا موحدا سيعرض على مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ، المقرر عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر هذا.

التزامنا الدائب بالسلام وبالأمن الدولي اليوم يشمل جوانب كثيرة. وإن تغير المناخ يتطلب هذا الاهتمام الخاص الذي يتوجب على هذه الجمعية، بصفتها ضمير العالم، أن تعطيه لهذه التحديات الضخمة التي تواجه الإنسانية.

وأخيرا، وكذلك في ياوندي، على هامش اجتماع اللجنة الاستشارية، أسفر اجتماع وزاري بشأن مسائل الأمن العابرة للحدود في أفريقيا الوسطى عن اعتماد بيان أشبه بالالتزام سياسي وقعته دول المنطقة الفرعية لتنفيذ آليات التعاون في المناطق الحدودية في المجالات التنظيمية والإدارية والقانونية والتقنية. وهذا سيسمح بالتصدي لظواهر مثل التحركات السكانية التي لا يمكن السيطرة عليها أو الإجبارية، والأنشطة الإجرامية للجماعات المسلحة، والتدفق المحظور للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.

ويظل وفدي يقظا أيضا تجاه التهديدات الموجهة إلى الأجزاء الأخرى من العالم والأزمات التي تهمز عدة مناطق حول الكرة الأرضية. وبهذه الروح دعمنا دائما التسوية السلمية لصراع الشرق الأوسط، التي تأخذ في الحسبان خارطة طريق المجموعة الرباعية ومبادرة السلام العربية. كما طالبنا بعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط تشارك فيه كل بلدان المنطقة التي يمكنها أن تقدم مساهمة مفيدة. لذلك نرحب مع الاهتمام والأمل بالإعلان عن عقد المؤتمر المعني بالشرق الأوسط في تشرين الثاني/نوفمبر.

وبالنسبة إلى منع الانتشار النووي، طالبنا دائما بالامتنال لمعاهدة عدم الانتشار من كل جوانبها، بما في ذلك حق كل البلدان في تطوير التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية. ودأبنا على الإصرار على الدور الحاسم للوكالة الدولية للطاقة الذرية وعلى الحاجة إلى الحوار السياسي مع البلدان التي تحوم الشكوك حول برامجها النووية. ونحن في هذا الصدد مسرورون من تطور المفاوضات مع كوريا الشمالية، ونحث على السعي إلى الحوار مع إيران للتيقن من أنه لا توجد فجوات قد لا تُكشَف في البرنامج الذي يطوره ذلك البلد.

واستنادا إلى اقتراح رئيس الجمعية، سنتناول بنود جدول الأعمال المقترحة، بدءا بتغير المناخ.

أثناء الحوار الرفيع المستوى هنا، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، أعربت أوروغواي عن رأيها وتطرقنا إلى شتى جوانب هذه المشكلة التي أدت إلى حالة خطيرة قائمة على التناقض لأقل البلدان نموا: رغم أن تلك البلدان لا تساهم بقدر ملموس في الاحترار العالمي، فإن الضرر الأشد يلحق بها، وهي الأشد ضعفا أمام آثاره.

ومن أسف أننا نعلم جميعا أن بلدانا عالية التصنيع هي المسؤولة عن بث ملايين الأطنان من الغاز المتسبب في الاحترار العالمي وتغير المناخ، ولكنها لا تبدو مستعدة لتخفيض انبعاثاتها ولا التعاون مع المجتمع الدولي للتعويض عن تلك الآثار. يجب علينا أن نطالب تلك البلدان بأن توقع على بروتوكول كيوتو وأن تساهم، بطريقة تناسب مع مسؤوليتها عن خلق هذه المشكلة، ليتسنى المضي قدما في هذا الكفاح من قبل كل الأمم على كوكبنا بروح التضامن.

بالنسبة للبلدان التي تعتمد على الزراعة وصيد الأسماك بصورة رئيسية، مثل أوروغواي، وبلدان أخرى كثيرة متقدمة النمو، يشكل المناخ عاملا حاسما للتنمية. إن التقلبات المناخية الدرامية التي تزداد سوءا باستمرار تمثل تهديدا خطيرا لإمكانات تحقيقها التقدم ورفاه سكانها. ولهذا السبب أكدت بلدانا على أن المعونة المؤقتة والاعتماد على حسن نية البلدان الغنية عندما نواجه كوارث محققة لا يأتيان بالكثير. وبدلا من ذلك، نحتاج إلى تدابير فعالة تُعتمد من الآن فصاعدا لمنع هذه الكوارث، ونحتاج أيضا إلى التزامات يجب أن تقطع الآن بغية تجنب استمرار التسبب في الظروف التي تنتج تلك الكوارث.

وينبغي، عند النظر في موضوع تمويل التنمية، أن نبدأ بالسؤال التالي: ما هي أسباب التخلف الاقتصادي والتبعية

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رنالدو غرغانو، وزير خارجية جمهورية أوروغواي الشرقية.

**السيد غرغانو** (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئ السيد سرجان كريم بمناسبة انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين.

بالنيابة عن بلدي، أوروغواي، أود أن أشيد بذكرى مهاجرتنا غاندي وأن أحبي كل الذين يخلدون ذكرى هذا اليوم الدولي للاعنف ويحتفلون به.

جمهورية أوروغواي الشرقية تود أن تبدأ بتكرار التزامها المستمر بالمبادئ والتوجهات التي تكمن وستظل في صميم نشاطها الدولي: المساواة بين الدول في السيادة، ورفض استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، والتسوية السلمية للمنازعات، والتمسك بمؤسسات القانون الدولي ومساندتها، ودعم القانون الدولي بذاته، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وحق الشعوب في تقرير المصير، والنهوض بحقوق الإنسان، والتعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية، وتأييد تعددية الأطراف ودعم السعي إلى الإجابات الجماعية المستندة إلى توافق الآراء واحترام القانون في إطار مبادئ ميثاق الأمم المتحدة - وهذا يعني رفض أي محاولة من أي دولة فرض إرادتها على الدول الأخرى.

إن تطبيق هذه المبادئ تعرقه أحيانا طريقة تفكير تأخذ بها قلة من الدول المهيمنة عندما تفرض قرارات غير مشروعة تحرض على الصراعات التي يشترك فيها جزء كبير من البشرية وتلحق الأذى بأضعف البلدان. ولكن تلك القرارات تضعف، في المقام الأول، السلطة القانونية والسياسية للأمم المتحدة. ومن الواضح اليوم أننا يمكن أن نرى وراء طرق التفكير تلك مصالح اقتصادية ساعية إلى الهيمنة.

إن أوروغواي هي الرئيس المؤقت للسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بالتكامل الإقليمي لجميع بلدان أمريكا الجنوبية. وذلك هو خيارها الاستراتيجي في السياسة الخارجية.

وتتملك أمريكا الجنوبية جميع الموارد الطبيعية التي نجدها في العالم، فلدينا احتياطيات من الطاقة لأكثر من ١٠٠ عام، ولدينا القدرة على إنتاج الأغذية لأربعة بلايين من البشر، ولدينا أكبر احتياطي عالمي من المياه العذبة، وتمتلك موارد معدنية كبرى. ولذلك يمكننا إحراز تقدم اقتصادي واجتماعي حاسم بغية القضاء على الفقر.

ومع ذلك كله، نواجه حالة غريبة وإجرامية منافية للعقل: فمن بين ٤٠٠ مليون نسمة يعيشون في أمريكا الجنوبية، هناك ٢٠٠ مليون يعيشون تحت خط الفقر؛ وهناك مناطق من القارة يوجد فيها معدلات مفرطة الارتفاع من وفيات الرضع؛ والعمر المتوقع لجزء من أولئك السكان يبلغ عملياً نصف ما هو عليه في البلدان المتقدمة النمو.

ولا يمكن أن يغرب عن بالنا أن أمريكا الجنوبية تمثل عاملاً للسلام والاستقرار السياسي في عالم اليوم. فقد تم انتخاب جميع الحكومات الحالية في أمريكا الجنوبية بطريقة ديمقراطية. واعتمدنا في دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة إليه على السواء ما يسمى بالشرط الديمقراطي الذي ينص على أنه لا يمكن لأي بلد أن ينتمي إلى نظم التكامل هذه إلا إذا احترمت مبادئ الديمقراطية.

وذلك هو السبب في أننا ندافع بضراوة، بعد مضي ٢٠٠ عام من عدم التكامل، عن ذلك الإنجاز - حتى يفشل التدخل المضاد للديمقراطية والمزعزع للاستقرار، وحتى يكون لقارة الأمل، كما نسميها، أثر على العالم من أجل تأكيد السلام واحترام القانون الدولي، والاستقرار الديمقراطي، والحريات السياسية وحقوق الإنسان التي استعادتها هذه

السياسية والفقر للبلدين من الناس الذين يعيش أغلبهم في الجزء الجنوبي من كوكبنا؟

إننا نميل في البحث عن ذلك التمويل، إلى التفكير فوراً في المنظمات المالية مثل البنك الدولي، أو تلك التي وضعت منذ عقود صيغاً اقتصادية من أجل وضع ميزانيات أي برامج اقتصادية واجتماعية - تعكس الاختلالات المالية، مثل تلك الصيغ التي يطبقها صندوق النقد الدولي، التي بدلا من أن تؤدي إلى التنمية، دمرت الجهاز المنتج لمناطق كاملة من كوكبنا، مما أدى إلى البطالة وزيادة الفقر وتركز الثروة.

وما برح بلدي، بالاشتراك مع بلدان أخرى في منطقة أمريكا الجنوبية، ومجموعة كيرنس ومجموعة الـ ٢٢ يؤكد طيلة عقدين من الزمان أن من الأهمية بمكان وضع معايير منصفة للتجارة بدلا من الدعوة إلى فتح الأسواق بدون شروط تحت ذريعة التجارة الحرة، مع القيام في الوقت نفسه بممارسة أشجع وأفظع حماية لأنظمة الإنتاج السائدة في العالم، ورفض الامتثال بعناد للجزء الخامس من الاتفاق المعني بالزراعة المرفق باتفاق مراكش، والذي تتضمن أهدافه القضاء على الإعانات وفتح الأسواق. إلا أننا لسوء الطالع لم نستطع أن نقنع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بهذا.

وبإيجاز وتحديد لا تحتاج البلدان النامية إلى مساعدة، بل تحتاج إلى ضمانات للوصول الحر إلى الأسواق، وبصفة خاصة إزالة الإعانات المالية للإنتاج المحلي التي تنتهك ضمانات المنافسة، التي تُمتدح كثيراً. والزراعة هي المجال الذي تكون فيه بلدان الجنوب ذات قدرة تنافسية عالية وتنتج فيه سلعا استهلاكية ذات جودة عالية تخلو عادة من التعديلات الجينية. والتجارة الحرة الحقيقية لا تدفعها إلى الالتجاء إلى الائتمان الدولي، بل وتمكنها من توفير الموارد اللازمة لتمويل تنميتها، وإدماج اقتصاداتها، وتوسيع أسواقها، وإنشاء مؤسساتها الائتمانية المتعددة الأطراف، وتوسيع منتجتها، وبالتالي أسواقهم.

بالمدراس الابتدائية، وتقرب من ٤٥ دولارا شهريا للملتحقين بالمدراس الثانوية أو التقنية. وسيساعد كل هذا على إيجاد عملية إيجابية للاندماج الاجتماعي.

وبالمثل يجري النظر في قوانين ترمي إلى تحويل القطاع التعليمي بأكمله، ترمي أيضا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. والالتحاق بالمدراس حاليا إلزامي من عُمر أربع سنوات، ويولى اهتمام خاص لعلاج مشكلة المنقطعين عن الدراسة.

وترى أوروغواي أنه لا يمكن قبول أي نوع من الإرهاب أو تبريره: لا إرهاب الدولة الذي عانينا منه طوال السبعينات والثمانينات من القرن الماضي والذي أصبح نظرية للأمن القومي، ولا الإرهاب الذي تمارسه بعض المجموعات لتلبية مطالبها الاجتماعية أو السياسية أو الدينية، والذي يؤدي إلى وقوع ضحايا يكونون دائما، في نهاية المطاف، من السكان الأبرياء.

وفي إطار الأمم المتحدة، أصبحت أوروغواي طرفا في جميع اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ولقد قدمنا التقارير ذات الصلة إلى جميع لجان الأمم المتحدة العاملة في هذا المجال.

وتشعر أوروغواي بالقلق إزاء أعمال الإرهاب وإزاء الأسباب الكامنة وراءها على حد سواء. وتشمل هذه الأسباب ترويح الكراهية على أساس الاختلافات الثقافية أو السياسية أو العرقية أو الدينية؛ والحديث عما يسمى بتصادم الحضارات الحتمي؛ والغزو العسكري؛ واستمرار وجود أحوال شاقة لجزء من السكان الذين يعيشون في الأراضي المحتلة. وقد تسببت النزعة إلى التدخل وعدم الامتثال لقرارات الأمم المتحدة الرامية إلى حل الصراعات في زيادة التطرف والتعصب الديني بين هؤلاء الناس ويبدو أنهما العاملان اللذان أسهما أكبر إسهام في زيادة شبه الهجمات الإرهابية وانتشارها.

الشعوب بتضحيات جسيمة وبعد عقود من اتباع نظرية تركز على الأمن القومي.

وتعيد أوروغواي تأكيد التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية. ونحتاج، كيما يتسنى لنا تحقيق هذه الأهداف إلى المزيد من العدالة الاجتماعية، وتوزيع الثروة بشكل أفضل، وينبغي لنا أن نضع تدريجيا معايير جديدة تضع الاقتصاد في خدمة البشرية بدلا من أن يكون عاملا للرق والفقر لقطاع كبير من البشرية، وأداة تستخدم للإثراء المفرط للمجموعات المحظوظة.

ويعرف بلدنا الصعوبات التي تواجهها جميع البلدان النامية في عملها من أجل تحقيق تلك الأهداف. وورثت حكومة أوروغواي الحالية بلدا عانى من أوسع أزمة في تاريخه، مع وجود مستويات من الفقر تؤثر على مليون من سكان يبلغ تعدادهم ٣,٥ مليون نسمة؛ وبلغ الفقر في عشرات الآلاف من الحالات إلى مستوى الفقر المدقع. وكان ذلك كله نتيجة لتطبيق نموذج أجنبي يتنافى ومصالح المنطقة وشعبها.

ولا تقتضي معالجة هذا الواقع اتخاذ تدابير إنمائية منتجة متوسطة وطويلة الأجل فحسب، وإنما أيضا اتخاذ إجراءات اجتماعية طارئة. وهكذا، نفذنا في عام ٢٠٠٥ خطة طوارئ أدت في غضون عامين إلى تخفيض عدد الفقراء بما يبلغ ١٢٠ ٠٠٠ حالة، وقضت على الفقر المدقع، وساعدت على إعادة الاندماج الاجتماعي لنسبة كبيرة من المتضررين.

وتمضي الحكومة قدما بخطوة للعدالة الاجتماعية تنطوي على إدماج ما يزيد على ٥٠٠ ٠٠٠ شخص، أي ما يعادل سُبُع السكان، في نظام صحي وطني يجري تعديله أيضا إلى حد كبير. ويشتمل ذلك النظام أيضا على مزايا تقرب من ٤٠ دولارا شهريا لكل الأطفال الملتحقين

إن فعالية الأمم المتحدة موضوع يهمننا. وأوروغواي أحد البلدان التي اختيرت لتنفيذ الخطة التجريبية "أمم متحدة واحدة" في إطار توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق المنظومة. وأخذت حكومة أوروغواي على عاتقها تنفيذ هذا المشروع التجريبي بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة في أوروغواي، وحددت ثلاثة مجالات استراتيجية كأساس لذلك التنسيق وهي: إصلاح الدولة، وخاصة في مجال استراتيجيات الصحة والتعليم والتنمية؛ والتنمية اللامركزية مع المشاركة المدنية؛ والسياسات الرامية إلى القضاء على الفقر والجوانب الهيكلية للظلم.

وأخيراً، ترى أوروغواي أنه يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتخلى عن أنماط التصرف التي تعود إلى عهد الحرب العالمية الثانية وأن تضع معايير تنظيمية للجمعية العامة، ومجلس الأمن، وأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى. وينبغي للدول الأعضاء أن تهيئ الأحوال التي تأخذ بيد الأمم المتحدة إلى القرن الحادي والعشرون، وبالتالي تعمل على ضمان السلام وتوفير محفل للعمل على إيجاد حياة كريمة للشعوب تركز على محور الحرية، الذي هو أساس العدالة.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لمعالي السيد فلاديمير نوروف، وزير خارجية جمهورية أوزبكستان.

**السيد نوروف** (أوزبكستان) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي باسم جمهورية أوزبكستان أن أرحب بالمشاركين في الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين وأتمنى لهذه الهيئة النجاح في أعمالها.

ولن أكون مخطئاً إذا قلت إن المجتمع الدولي يتطلع إلى الوصول إلى نتائج محددة من تحقيق الأهداف الإنمائية

وتدعو أوروغواي جميع الثقافات والشعوب إلى الالتقاء في حوار يسوده الاحترام حتى لا يكون ما هو مختلف أو أجنبي سبباً في الاعتداء أو التمييز أو الإخضاع أو الكراهية. ونؤيد تمام التأييد مبادرة إسبانيا وتركيا: "تحالف الحضارات".

وترى أوروغواي أن حفظ السلام في مناطق الصراع مهمة أساسية لا تضطلع بها الأمم المتحدة فحسب، وإنما أيضاً جميع البلدان الراغبة في التعاون على بناء عالم أكثر أماناً، ويصبح فيه السلام والتعاون هما القاعدة. ويشترك بلدنا في الوقت الحاضر في ١٢ من ١٥ بعثة تنهض بها المنظمة لحفظ السلام، منتشرة في أفريقيا، وأمريكا، وآسيا وأوروبا. وعلى الرغم من أن مجموع سكاننا يبلغ ٣,٥ مليون فحسب، فنحن سابع أكبر مساهم بقوات في تلك العمليات، ونحن أكبر مساهم بالقوات في العالم حسب نصيب الفرد.

واكتسبت أوروغواي خبرة في المسائل المتصلة ببناء السلام والتعمير في المناطق التي دمرها الصراع، وتقدم الآن مساعدات انتخابية للدول.

وفيما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة ترى أوروغواي أن من بين الأولويات تعزيز آليات منع اللجوء إلى الحروب الوقائية، والنزعة التدخلية، والإجراءات الانفرادية التي تتخذ دون مراعاة لرأي المجتمع الدولي. وتعرب أوروغواي أيضاً عن دعمها الكامل لمجلس حقوق الإنسان الجديد، والذي تشرفنا بأن نكون واحداً من نواب رئيسه. وفيما يتصل بإصلاح مجلس الأمن، نأمل أن نتمكن في الدورة الحالية من المضي قدماً على أساس من توافق في الآراء. وتؤيد أوروغواي انضمام البرازيل وأيضاً الهند وألمانيا واليابان بصفة أعضاء دائمين في المجلس، كما تؤيد أيضاً زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين.

العابرة للحدود. وتقضي تلك الاتفاقيات باستخدام المياه العابرة للحدود بطريقة معقولة ومنصفة، تأخذ في الاعتبار بشكل خاص طبيعتها العابرة للحدود في حالة الأنشطة التي لها أو يمتثل أن يكون لها أثر عابر للحدود.

ويجب، في حالة إلحاق الضرر، اتخاذ كل التدابير لإصلاح ذلك الضرر أو تخفيفه، ويتعين، حسب الاقتضاء، النظر في مسألة التعويض. ويجري التأكيد في اتفاقيات الأمم المتحدة على أن تتعاون الدول الواقعة على مجاري المياه فيما بينها على أساس المساواة السيادية، والسلامة الإقليمية، والمصلحة المتبادلة، وحسن النية. وطبقا لتلك المتطلبات الأساسية للاتفاقيات، يجب على الخبراء الدوليين الموثوقين تقديم ضمانات بالألا تكون لتشييد المرافق التقنية المائية عواقب إيكولوجية لا سبيل إلى علاجها، وألا يخل بالتوازن الثابت لاستخدام مجاري مياه الأنهار العابرة للحدود من قبل جميع الدول الواقعة في أحواض تلك الأنهار.

ونحن على قناعة بأنه يجب الوفاء بهذه المتطلبات عند تنفيذ مختلف المشاريع لبناء مرافق توليد الطاقة المائية في وسط آسيا، بمشاركة كل من الشركات الوطنية والشركات عبر الوطنية وذلك لمنع حدوث تدهور كارثي في الحالة الإيكولوجية في المنطقة. ونود أن نذكر البلدان المستثمرة التي أبدت رغبة في المشاركة في تنفيذ هذه المشاريع بتلك الشروط.

وتوضح الحالة الراهنة في وسط آسيا الترابط بين كثير من العمليات المتضاربة، التي يمكن أن تؤثر سلبا على الأمن لا في منطقتنا فحسب وإنما أيضا فيما هو بعيد جدا عن حدودها. ولقد دعمت أوزبكستان باستمرار الانتعاش الفعّال لأفغانستان بعد الحرب. ونؤمن إيمانا راسخا بأن تحقيق الاستقرار في الحالة في أفغانستان ينبغي ألا يتم من خلال التسليح وإنما عن طريق نزع السلاح، وحل المشاكل

الواردة في إعلان الألفية. ولقد أنيط بالأمم المتحدة دور خاص في تحقيق الأهداف التي حددها الإعلان والتي تشمل وضع نُهج عادلة ومقبولة لقضايا الوصول إلى الموارد الطبيعية واستخدامها وتوزيعها؛ والمحافظة على الاستدامة البيئية؛ ومكافحة التهديدات عبر الوطنية؛ وإقامة عالم نام حر ومتسامح ومستقر في إطار العولمة.

وتتمثل إحدى أهم قضايا اليوم في الاستخدام المعقول للموارد الطبيعية، وعلى رأسها، موارد الماء والطاقة. وتوجد في هذا المجال نُهج شتى وغامضة تعوق عملية التنمية وتؤدي إلى حالات من الصراع وأحيانا إلى كوارث إيكولوجية. ومصير بحر الآرال خير مثال على ذلك. فأنحسار مياه البحر له عواقب وخيمة ليس على شعوب وسط آسيا فحسب، وإنما أيضا على المنطقة دون الإقليمية الكبرى وحتى على المنطقة الأوروبية الآسيوية بأسرها.

ومن الضروري أن نؤكد على أن المسألة الرئيسية الآن هي استخدام الموارد ومجاري مياه الأنهار العابرة للحدود، التي أوفت بالاحتياجات الضرورية للدول والشعوب التي تعيش على ضفاف هذه الأنهار عبر قرون من الزمان. وترى جمهورية أوزبكستان أن جميع القرارات المتعلقة باستخدام مجاري الأنهار العابرة للحدود، بما في ذلك بناء مرافق الطاقة المائية، يجب ألا تلحق ضررا إيكولوجيا بأي شكل من الأشكال وألا تتعدى على مصالح سكان البلدان في المناطق المجاورة.

وتشير اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر الحدود المؤرخة شباط/فبراير ١٩٩١، والاتفاقية المتعلقة بحماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية المؤرخة آذار/مارس ١٩٩٢، والاتفاقية المتعلقة بقانون استخدام المجاري المائية الدولية في الأغراض غير الملاحية لعام ١٩٩٧ إشارة مباشرة إلى الاستخدام المعقول لموارد الأنهار

الإرهاب إلى كراهية الإسلام وإلى مرابطة مكشوفة أو خفية حيال العالم الإسلامي.

وفي هذه الظروف فإن دور الأمم المتحدة أكثر أهمية من أهميته في أي وقت مضى في تشجيع وتعزيز التنوع الثقافي، والتسامح والتفاهم فيما بين الأديان. وفي هذا السياق ترحب أوزبكستان بالحوار الرفيع المستوى المعني بالتفاهم والتعاون بين الأديان والثقافات من أجل السلام، وهو الحوار الذي سيجري في ٤ و ٥ تشرين الأول/أكتوبر.

وختاماً، أود أن أعرب عن أملتي الصادق في أن تنهض نتائج أعمال الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين بالتحقيق الناجح للجهود المشتركة من جانب الدول الأعضاء من أجل التصدي للتحديات والتهديدات للأمن العالمي، ولتحقيق مزيد من التطوير السلمي للأمم العالم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد عبد الله شهيد، وزير خارجية جمهورية ملديف.

**السيد شهيد** (ملديف) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أتقدم إلى السيد كريم بأحر تهانئ وفد بلدي بانتخابه رئيساً للجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وانتخابه لشغل هذا المنصب الرفيع إشادة بحكمته ومهارته، وانعكاس حقيقي أيضاً للدور الهام الذي يؤديه بلده على الساحة الدولية. وأطمئنه على التعاون الكامل من وفد بلدي في أعماله.

وفي نفس الوقت، اسمحوا لي بأن أسجل الامتنان والتقدير العميقين من جانب وفد بلدي لسلفه، الشيخة هيا راشد آل خليفة، على الطريقة المستحقة للثناء التي وجهت بها أعمال الدورة الحادية والستين.

دعوني أيضاً انتهز هذه الفرصة للإعراب عن التقدير العميق من جانب وفد بلدي للأمين العام، السيد بان

الاجتماعية والاقتصادية القائمة، ودعم سكان البلد من خلال المشاركة والمساعدة الفعالتين من المجتمع الدولي. ومن المؤكد أن أهم الشروط لذلك هو الوصول إلى توافق في الآراء واتخاذ تدابير منسقة من قبل جميع الأطراف المهتمة بتحقيق الاستقرار في أفغانستان وإنعاشها، وكبح التهديد الناجم باستمرار عن المخدرات التي تأتي من ذلك البلد.

إن مسألة تشكيل وتعزيز إيديولوجية للتسامح، والفهم المتبادل، والتنوع الثقافي قد أصبحت ملحّة بشكل خاص في إطار حفظ السلام والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي. وتقدم جمهورية أوزبكستان إسهامها الخاص بها في دعم الحوار بين الثقافات والحضارات، الذي يجب الحفاظ عليه في إطار القانون الدولي بدون توتر أو ضغط، وبدون محاولات لفرض قيم ومعايير أخلاقية غير مقبولة، وبالحفاظ على احترام عمليات تفكير الشعوب التي تشكلت عبر مئات وآلاف عديدة من السنين. وتم التأكيد بصفة خاصة على صحة ذلك النهج في المؤتمر الدولي المتعلق بإسهام أوزبكستان في تطور الحضارة الإسلامية، المعقود في أوزبكستان في آب/أغسطس ٢٠٠٧، والذي حضره باحثون وعلماء أديان بارزون، وشخصيات حكومية وعامة من مختلف أنحاء العالم.

وإعلان المنظمة الإسلامية للتربية والعلم والثقافة لطشقند، عاصمة أوزبكستان، عاصمة العالم للثقافة الإسلامية يمثل اعترافاً بدور وأهمية أوزبكستان في الحضارة الإسلامية. وما انفكت أوزبكستان منذ قرون مركزاً للإسلام المستنير الذي يسعى إلى أن يقوي، في وعي الشعب، قيماً خالدة من قبيل التطلع إلى الرحمة والسلام، والتسامح في العلاقات بين الأعراق والأديان، والاحترام المتبادل والاتفاق فيما بين الشعوب، بقطع النظر عن لون بشرتهم أو معتقداتهم. ولذلك، يتتابنا بجد قلق فيما يتعلق ببعض التفسيرات السلبية للدور التاريخي للإسلام والتشويه المتعمد للحقائق التاريخية. ونعارض معارضة جازمة تحويل محاربة



وملديف، بوصفها دولة جزرية صغيرة منخفضة الموقع، عرضة على نحو خاص لأخطار تغير المناخ العالمي، وهي نقطة وضعها موضع التركيز الحاد أمواج البحر العالية التي غمرت مؤخرا جزءا كبيرا من البلد. وبالتالي خلال السنوات العشرين الماضية كانت ملديف، مع الدول الشريكة في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، في مقدمة الجهود المبذولة لجعل مسألة تغير المناخ وأثره المخرب في الدول النامية الجزرية الصغيرة محل اهتمام العالم.

قال رئيس جمهورية ملديف، السيد مأمون عبد القيوم، وهو يخاطب هذه الجمعية في سنة ١٩٨٧ في المناقشة الرفيعة المستوى بشأن البيئة والتنمية:

”المعضلة العميقة للانتقال البيئي معضلة عالمية، وآثارها علمية النطاق وعلى الأمد الطويل. وعلى الرغم من أن ملديف وغيرها من الدول الأروحيبية المنخفضة الموقع قد يتعين عليها أن تعاني من الآثار الأكثر فورية والأقوى لارتفاع منسوب البحار على نطاق عالمي، فإن في الإمكان حصول خطر على قسم كبير من سكان العالم في المستقبل القريب. ولا دولة، أو مجموعة من الدول، يمكنها أن تكافح وحدها نشوء تغير عالمي في البيئة“.

ومنذ تلك المناقشة البالغة الأهمية عقد المجتمع الدولي مؤتمرات ومؤتمرات قمة عديدة وافق خلالها على مجموعة كبيرة من الخطط وبرامج العمل الرامية إلى التصدي لتغير المناخ العالمي. بيد أنه مما يؤسف له أنه يجب علينا، بوصفنا مجتمع دول، أن نعتزف بأن واقع التنفيذ لم يواكب، في أغلب الأحيان، الطموحات المعرب عنها بلغة بلاغية طنانة.

منذ عشرين سنة تستمر مستويات انبعاث غاز الدفيئة في الزيادة دون هوادة، ونتائج الاحترار العالمي تصبح

كي - مون، على تفانيه وقيادته. وتتعهد ملديف بتقديم دعمها الكامل للعمل الذي لا يكل والذي يقوم به الأمين العام في النهوض بالمبادئ النبيلة لهذه المنظمة.

ومن دواعي الشرف حقا أن أحاطب الجمعية العامة في هذا اليوم التاريخي الذي تحتفل الأمم المتحدة فيه باليوم الدولي للاعنف. في هذا اليوم نشيد بمهاثما غاندي، الذي هو أحد أعظم الرجال في كل الأزمنة.

وما انفكت ملديف بلدا يشجع السلام واللاعنف والتسامح وينهض بحقوق الإنسان. ولكن شبح الإرهاب خيم على ملديف في نهاية هذا الأسبوع. في عصر يوم السبت فُجر جهاز تفجيري مركب على نحو مرتجل في المنطقة التجارية لعاصمتنا، مالي، ما أدى إلى جرح ١٢ من المتفرجين الأبرياء. هذا الهجوم غير المستفز كان الأول من نوعه في تاريخنا. وأود أن أقدم مواساتي الصادقة للذين أصيبوا بجراح ولأسرهم.

وملديف بلد مشهور باستتباب الهدوء فيه وترحابه الحار. وشعبنا متحد في صدمته وغضبه بحدوث ذلك على ترابنا. وتلك الصدمة يقابلها التصميم على عدم السماح لأعمال العدوان الجبانة هذه بتقويض صون مجتمعتنا المسالم والمتناسق أو بالنيل من هذا الصون. وباسم شعب ملديف أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر أصدقاءنا الكثيرين في المجتمع الدولي على عبارات الدعم والتضامن التي أعربوا عنها. وأود على نحو خاص أن أشكر البلدان التي وفرت لنا الخبرة والمشورة الفنية والمساعدة في التحقيقات الجارية. وأخيرا، أود أن أشيد بعمل هيئتنا الداخلية لإنفاذ القانون وغيرها من الوكالات التي وصلت مكان الحادث بسرعة كبيرة وروح مهنية قوية. ويذكرنا الحادث بأنه لا توجد دولة في حصانة من بلاء الإرهاب. وتدين ملديف إدانة كاملة جميع أعمال الإرهاب، بغض النظر عن مكان اقترافها.

المحلي الإجمالي للبلد. وعلى الرغم من أنه ما زال الكثير مما ينبغي عمله لاستكمال عملية التعافي، فقد تحقق جزء كبير منها بالفعل. ونحن بحاجة إلى استمرار دعم شركائنا الإنمائيين والمجتمع الدولي للتغلب على التحدي المتمثل في التعافي من كارثة تسونامي.

وهددت التسونامي المدمرة بتقويض جهود ملديف الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطتنا المتعلقة برفعنا من قائمة أقل البلدان نمواً.

وعلى الرغم من التسونامي، ما زالت ملديف تبرز تقدماً قوياً صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فملديف حققت بالفعل الهدف ١، أي القضاء على الفقر المدقع والجوع، والهدف ٢، أي توفير التعليم الأساسي للجميع. ونحن أيضاً بصدد تحقيق الأهداف ٤ و ٥ و ٦ المتعلقة بخفض معدل الوفيات وتحسين صحة الأمهات ومكافحة الأمراض المعدية. ويشكل توطيد وتعزيز التقدم المحرز صوب تحقيق جميع الأهداف الإنمائية للألفية نقطة التركيز الأساسية للخطة السابعة للتنمية الوطنية التي انطلقت مؤخراً.

وبدافع من هذه النجاحات، سنبداً ملديف في السنة المقبلة فترتها الانتقالية المتعلقة برفعها من مركز أقل البلدان نمواً. ويمثل الرفع لملديف سلاحاً ذا حدين. فهو، من جهة، يشكل اعترافاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المثيرة للإعجاب التي تمتع بها البلد خلال الثلاثين سنة الماضية. ومن جهة أخرى، سيقترن الرفع بمجموعة من التحديات الجديدة. فعلى سبيل المثال، سنواجه بظروف أقل ملاءمة للتجارة وسنواجه تراجع مستويات المساعدة الإنمائية. ولن يكون من السهل التكيف مع هذا الواقع الجديد. وفي ذلك الصدد، أود أن أستخدم خطابي اليوم، مرة أخرى، لأحث شركاءنا التجاريين على مساعدتنا على جعل الانتقال يتسم بأكثر قدر ممكن من السلاسة.

أكثر وضوحاً. ولذلك لا يمكن للمرء سوى الاستنتاج بأن السنوات العشرين الماضية كانت عهد الفرص المفقوتة.

وعلى الرغم من هذه الحقائق الواضحة فقد أعطتنا مرة أخرى المناقشة العالية المستوى في الأسبوع الماضي بشأن تغير المناخ بعض الأمل والتشجيع. ونتيجة عن تغير ملموس في الرأي العالمي ثمة الآن حس حقيقي بزخم دولي يفضي إلى عقد مؤتمر حاسم في كانون الثاني/ديسمبر في بالي. ونعتقد بأن المؤتمر سيتيح لنا فرصة للتغلب على الوعود المنكوث بها والفرص المفقوتة في الماضي، ولبناء توافق آراء عالمي جديد على تغير المناخ.

يجب علينا أن نتولى المسؤولية الجماعية وأن نتفق على نهج متكامل وشامل حيال تغير المناخ، نهج يقر ويشمل كل الأركان الأربعة لسياسة تغير المناخ - التخفيف والتكيف ونقل التكنولوجيا والتمويل. وعلى الرغم من أن الخطوات الضرورية واضحة فإن السؤال الحاسم هو، كما هو الأمر دائماً، ما إذا كان للمجتمع الدولي الإرادة السياسية على اتخاذ هذه الخطوات؛ وعلى البناء على الالتزامات الملزمة بها في ريو وكيوتو وجوهانسبرغ ونيويورك وغيرها من الأماكن؛ وعلى تأمين نتيجة ناجحة عن عملية بالي.

ويمكنني أن أؤكد للجمعية بأن ملديف ستضطلع بدورها في هذه العملية. ويسرني أن أعلن هنا عن عزم حكومتي استضافة اجتماع تحضيرى لتحالف الدول الجزرية الصغيرة في ملديف في تشرين الثاني/نوفمبر. والهدف من هذا الاجتماع هو بلورة موقف جماعي بشأن البعد الإنساني الفردي لتغير المناخ بقصد عرضه على مؤتمر بالي.

وقد شكلت التسونامي الآسيوية التي حدثت عام ٢٠٠٤ أسوأ كارثة طبيعية في تاريخ ملديف. إذ بلغت الأضرار والخسائر الاقتصادية لوحدها حوالي ثلثي الناتج

وفي مقدمته المجموعة الرباعية، إلى إحياء عملية السلام على وجه الاستعجال.

كما تدعو ملديف المجتمع الدولي إلى مواصلة تعزيز الجهود الرامية إلى إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في العراق وأفغانستان.

وتؤكد ملديف مجددا معارضتها الشديدة لصنع وانتشار أو استخدام الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ما زال تعزيز وتنشيط الأمم المتحدة بغية التصدي للتحديات الجديدة والناشئة للقرن الحادي والعشرين مهمة هامة. وقد شجعنا ما أحرز من تقدم في تنفيذ برنامج إصلاح الأمم المتحدة على نطاق واسع خلال السنتين الماضيتين. غير أننا نؤمن بصدق بأن هذه الإصلاحات لا يمكن أن تنجح تماما دون مواكبتها بإصلاح مجلس الأمن الذي تشتد الحاجة إليه. وتعتقد ملديف أنه لا بد من وضع إطار متعدد الأطراف متسم بالفعالية لكفالة أمن الدول الصغيرة، وأنه ينبغي لهذا الإطار مراعاة الحقائق الجغرافية والسياسية المعاصرة.

وفي هذا الصدد، تؤكد ملديف مجددا تأييدها لمشروع قرار مجموعة الأربعة بشأن إصلاح مجلس الأمن. وبالتالي، ونأمل أن نستطيع إحراز تقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال هذه الدورة.

وقبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي بالتأكيد مجددا على التزامنا بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعراب عن كامل دعمنا لعملها المتواصل من أجل تحسين أحوال البشرية ووصون السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيد سوناتان تاو تاوموييو توبو، وزير خارجية مملكة تونغنا.

ستحل في العام المقبل الذكرى السنوية الستون لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وحكومة ملديف عازمة على الاحتفاء بهذه المناسبة باستكمال البرنامج الحالي للإصلاح في البلد، وهو برنامج إصلاحات طموح صمم لتعزيز الحقوق والحريات الفردية، في انتظار إجراء انتخابات تعددية في ظل دستور جديد.

ومنذ انطلاق برنامج الإصلاح عام ٢٠٠٤، قطعت ملديف خطوات ممتازة في مجال حقوق الإنسان. إذ أنشأت لجنة مستقلة لحقوق الإنسان تمثل لمبادئ باريس. وانضمت ملديف إلى العهدين الرئيسيين المتعلقين بحقوق الإنسان - المعنيين بالحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي وقت لاحق اليوم، سأوقع باسم حكومتي، على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يعني أن ملديف ستكون بذلك قد وقعت أو صادقت على ثمان من المعاهدات التسع الرئيسية المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي السنة الماضية، أصبحت ملديف أيضا أول بلد في آسيا يصادق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

غير أن الحكومة لا تتردد في التسليم بأنه ما زال الكثير مما ينبغي القيام به. وبالتالي، فإن الحكومة تواصل عملها بتعاون وثيق مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان. فعلى سبيل المثال، أصبحت ملديف في السنة الماضية إحدى البلدان القلائل التي وجهت دعوة مفتوحة لزيارة البلد إلى جميع المقررين الخاصين للأمم المتحدة المعنيين بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، في وقت سابق من هذا العام، دعت الحكومة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى تعيين مستشار وطني لحقوق الإنسان لدى ملديف.

وتؤكد ملديف مجددا دعمها لحق الشعب الفلسطيني في وطن مستقل. وبالتالي، ندعو المجتمع الدولي،

الاهتمام على معالجة المسائل الهامة، إلى جانب إلقاء الضوء على الخبرات الإيجابية وأفضل الممارسات التي يمكن للدول الأعضاء الاحتذاء بها. فضلا عن ذلك، نرحب ترحيبا كبيرا باقتراح الرئيس عقد اجتماع للقادة خلال الدورة الثانية والستين بخصوص الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا يمكن إجراء أي مناقشة مجدية بدون الإشارة كذلك إلى تمويل التنمية. ومنذ الموافقة على الاتفاق التاريخي في مونتيري في عام ١٩٩٢، جاءت النتائج مختلطة. فبينما يجري إحراز تقدم كبير في بعض المجالات، تشهد مجالات أخرى ركودا أو تراجعا. وأحد هذه المجالات هو تنفيذ البلدان المتقدمة لالتزاماتها بتحقيق الهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الخارجية بحلول عام ٢٠١٥. وتضم تونغا صوتها إلى صوت الآخرين في دعوة البلدان المانحة التي لم تف بعد بتعهداتها إلى الالتزام من جديد بتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. ونتطلع إلى نتيجة إيجابية من الحوار الرفيع المستوى المقبل بشأن تمويل التنمية المزمع عقده في أواخر هذا الشهر كمقدمة لعقد مؤتمر للمتابعة في الدوحة، قطر، في عام ٢٠٠٨.

وقد أكدت تونغا في محافل أخرى، أنه كي نحقق الأهداف الإنمائية للألفية، لا بد أيضا من توفير الطاقة الميسورة التكلفة والنظيفة والفعالة للجميع من خلال تحسين فرص الوصول إلى خدمات يعتمد عليها ورخيصة في مجال الطاقة. وإلى جانب ذلك، لا بد من توفير الدعم الفني والمالي كي يتسنى للفقراء الحصول على فوائد ملموسة من الاستثمار العام في قطاع الطاقة.

إن اختيار الاستجابة لتغيرات المناخ كموضوع رئيسي للمناقشة العامة يحظى بأهمية خاصة لدى البلدان الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها تونغا. وبما أن لتغير المناخ آثارا على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة وتحقيق

السيد تاومويو - توبو (تونغا) (تكلم بالانكليزية):  
في المستهل، أتقدم بالتهنئة إلى الرئيس سرجان كريم بانتخابه لتولي رئاسة الجمعية العامة. وأود أن أؤكد له تعاون مملكة تونغا، وأعرب عن كامل ثقتي بأن الدورة الثانية والستين للجمعية العامة ستكون مثمرة وناجحة تحت قيادته المقتردة للغاية. كما أود أن أتوه بسعادة الشيشة هيا راشد آل خليفة ممثلة مملكة البحرين على تفانيها في توجيه أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ الأمين العام الجديد، السيد بان كي - مون، وأؤكد له دعم تونغا له خلال فترة ولايته.

وبينما تمضي الأمم المتحدة قدما في سنتها الثانية والستين، يمكن أن نتساءل عن كيفية أدائنا في إدارة عالمنا. فهل نجحنا في الاختبار أم كنا دون المستوى؟ وتؤكد كثرة المسائل العالقة، والالتزامات التي لم يتم الوفاء بها، والتحديات العالمية الجديدة والمتطورة، أهمية الأمم المتحدة بوصفها الهيئة المتعددة الأطراف الوحيدة التي يمكنها معالجة هذه المسائل العالمية المعقدة بصورة مناسبة.

ويمثل عام ٢٠٠٧ نقطة منتصف الطريق صوب الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، التي حظيت بتأييد قادة العالم بوصفها خارطة طريق من أجل عالم أفضل بحلول عام ٢٠١٥. وكما لاحظ الرئيس بصورة صائبة، أن:

”تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ليس اختبارا لقدرتنا على الوفاء بوعودنا فحسب؛ بل هو بالدرجة الأولى، اختبار لالتزاماتنا الأخلاقية وللقيم المكرسة في الميثاق“ (A/62/PV.1)

إن الاستعراض الوزاري السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ الأهداف والأغراض الإنمائية، الذي بدأ هذا العام، يوفر لنا أداة لتقييم التقدم المحرز على المستوى الوطني وتركيز

أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من الأفراد يخدمون حاليا في الميدان. ومن المتوقع أن تطرأ زيادة على الأعداد بعد أن تتم الموافقة على عمليات جديدة وموسعة. ومن شأن هذا التطور أن يشكل بالتأكيد تحديات تشغيلية رئيسية لهذه المنظمة. وجرى على سياسة حكومي، تبقى تونغنا ملتزمة بدعم الجهود الدولية لحفظ السلام عندما يطلب منا تقديم هذه المساعدة. إننا نثني على إسهامات قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في القيام بدور في مساعدة الأطراف على وضع حد لأعمال القتال.

وتؤيد تونغنا العمل الجاري في خطة إصلاح الأمم المتحدة وتثني على التزام الأمين العام بنفخ روح جديدة وحقن ثقة متجددة في أمم متحدة معززة وراسخة بقوة في القرن الحادي والعشرين وفعالة وتتسم بالكفاءة ومتسقة وخاضعة للمساءلة. أما بخصوص مسألة إصلاح مجلس الأمن المتعلقة، نحن بحاجة إلى تذكير أنفسنا بالتزامنا، في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥ (القرار ٦٠/١)، بإصلاح مجلس الأمن في أقرب وقت. وتتطلع تونغنا إلى المفاوضات المقبلة المشتركة بين الحكومات وتوقع أن توفر العملية الدفع القوي اللازم للقيام بعمل حاسم لالتهاء من هذه المسألة.

أما بخصوص قضية تايوان، ترى تونغنا أن صون السيادة والسلامة الإقليمية للدول الأعضاء وعدم التدخل في شؤونها الداخلية هي من بين المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. ولذا، تواصل تونغنا التزامها بسياسة صين واحدة، والاعتراف بتايوان كجزء لا يتجزأ من الصين.

إن الدمج والتعاون على الصعيد الإقليمي أمران هامان بالنسبة للدول الجزرية النامية في منطقة المحيط الهادئ نظرا لبعدها وصغر حجمها وضيق القاعدة الاقتصادية لديها. إن خطة المحيط الهادئ التي هي حاليا في سنتها الثانية من

الأهداف الإنمائية للألفية، فلا يمكن اعتباره مجرد قضية بيئية. وتود تونغنا أن تشيد بالأمين العام لمبادرته الجديرة بالثناء بعقد الحوار الأخير الرفيع المستوى، الذي أحدث زخما سياسيا ومهد الطريق لمؤتمر بالي للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ المزمع عقده في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧. وتؤيد تونغنا وجهة النظر القائلة بوجوب التقدم نحو التوصل إلى اتفاق عالمي شامل بشأن إطار ما بعد ٢٠١٠ للحد من الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة ولتجنب التغييرات الخطيرة للمناخ. ولذلك، من الأهمية بمكان أن تتم هذه العملية بحلول عام ٢٠٠٩.

وتؤيد تونغنا كذلك الموقف القائل بأن المعايير الأساسية لهذا الإطار العالمي ينبغي أن تشمل البنود التالية: تعزيز قيادة البلدان الصناعية لتخفيض الانبعاثات؛ وتقديم حوافز للبلدان النامية لاتخاذ الإجراءات اللازمة، لكن بدون التضحية بالنمو الاقتصادي أو تخفيض مستوى الفقر، بطريقة تتفق تماما مع مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة؛ وزيادة الدعم بصورة كبيرة للتكيف في البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة؛ وتعزيز التكنولوجيا الإنمائية ونشرها، مع اتباع نهج جديدة للتمويل، بما في ذلك تحسين استخدام النهج القائمة على أساس السوق.

وما فتى الإرهاب يشكل خطرا حقيقيا، وهو مسألة عالمية معقدة. وفي أعقاب اعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨) في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، سيكون النجاح مضمونا إذا تم تنفيذ الاستراتيجية تنفيذا تاما. وتتطلع تونغنا إلى إحراز تقدم إيجابي يؤدي إلى الانتهاء من وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، نشهد جميعا طفرة في الطلب على عمليات حفظ السلام، مع وجود

قبول أوسع من جانب البلدان المتقدمة لهذا النوع النموذجي كخيار لحل النقص في العمالة الموسمية.

ولقد أصدر مجلسنا التشريعي قانونا يسمح بازدواجية الجنسية. ويراعي هذا القانون على النحو الواجب الأعداد الكبيرة للتونغيين المقيمين خارج البلاد وإسهامهم الكبير في الاقتصاد ورغبتهم في أن تكون لهم روابط مع الوطن.

في السنة الماضية من هذه المنصة قدّمنا سجلا موجزا لحالة العمل في العملية المفضية إلى إضفاء قدر أكبر من الديمقراطية على نظام تونغا السياسي. ومن المؤسف أنه على الرغم من أن تقرير اللجنة الوطنية المعنية بالإصلاح السياسي كانت الجمعية التشريعية تتداوله فإن مؤيدي أحد نماذج الإصلاح الثلاثة قاموا بأعمال الشغب وحرقوا ودمروا ٨٠ في المائة من المنطقة التجارية المركزية، ما أودى بحياة ثمانية أشخاص. وخلال ساعات قليلة كان سجل الضرر الحاصل مساويا لخسارة ٢٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وبعد ذلك أعلنت الحكومة عن حالة طوارئ، في البداية لفترة شهر واحد، ولكن مُدّدت باستمرار بسبب الضرورة أو نتيجة عن الطلب لمنع أي مزيد من الاضطراب المدني.

وفي وقت حاجتنا، سعت تونغا إلى الحصول على التأييد من الدولتين الجارتين نيوزيلندا وأستراليا لمساعدة الشرطة المحلية في إحلال النظام. وقد استجابتا بسرعة وعلى نحو مناسب بوزع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة. وخلال فترة أسبوعين وقرّ الدور الذي أداه جيراننا المحبون، وأيضا دوائر الدفاع في تونغا وقوة شرطة تونغا، الأمن والقانون والنظام للبلد.

وتقوم لجنة معنية بالتعمير تحت رئاستي بتنسيق التعمير لبلدة نوكووالوفا. بيد أن الحكومة ملتزمة التزاما

التنفيذ؛ تركز على أربعة أعمدة متداخلة، بما في ذلك النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والحكم الرشيد والأمن. وفي هذا الصدد، ثني تونغا على الأمين العام لاهتمامه بتقوية تعاون الأمم المتحدة مع منظماتنا الإقليمية. وما فتئت تونغا تدعم عملية التعاون الإقليمي وتتطلع إلى استضافة المنتدى السنوي الثامن والثلاثين لزعماء جزر منطقة المحيط الهادئ في نوكوأفولا في أواخر هذا الشهر.

وبعد ١٠ سنوات من المفاوضات، رحبت منظمة التجارة العالمية في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ بتونغا بصفتها العضو ١٥١ في المنظمة. وكدولة جزرية صغيرة نامية، هناك العديد من التحديات والعوائق للحصول على كامل الفوائد من نظام التجارة العالمي، بما في ذلك القدرة الإنتاجية والهياكل الأساسية. ومن ثم، يتحتم اختتام مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية بصورة سريعة، مع رزمة إنمائية مفيدة تشمل القضاء على جميع الإعانات التجارية، وتحسين الوصول إلى الأسواق وتعزيز المعاملة الخاصة والتفضيلية. وفي العام الماضي، قمنا بحث مجتمع المانحين على المضي في تقديم "المعونة مقابل التجارة" في معزل عن جولة الدوحة. وفي هذا الصدد، نود أن نثني على شركائنا المانحين على الجهود التي يبذلونها لتحسين إيصال "المساعدة مقابل التجارة" في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لضمان أن تستفيد هذه البلدان استفادة كاملة من الأسواق العالمية المفتوحة قبل الاستعراض الذي ستقوم به منظمة التجارة العالمية للمساعدة مقابل التجارة في أواخر هذا العام.

وما فتئت تونغا تدعو إلى تنقل العمالة كوسيلة لتنفيذ استراتيجياتها التي تراعي مصالح الفقراء. وفي أوائل هذا العام، أعدت حكومة نيوزيلندا برنامجا للعمالة الموسمية لعمال الزراعة انطلاقا من خمسة بلدان في منطقة المحيط الهادئ، ومن ضمنها تونغا. ونعتبر هذا البرنامج خطوة هامة وإيجابية نحو

وأقدم بتهاني القلبية إلى السيد كريم وبلده، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، على توليه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأطمئنه على التعاون الكامل من جانب وفد بلدي وهو يسعى إلى رسم مسار التفاعل والتعاون الإيجابي على الساحة الدولية.

وأود أيضا أن أرحب بالأمين العام الجديد، السيد بان كي - مون، الذي يساعد في المناقشة العامة الأولى للجمعية العامة بصفته أمينا عاما. ويؤيده وفد بلدي في أدائه لمهمته البالغة الأهمية، مهمة إدارة شؤون الأمم المتحدة.

إن الدول الصغيرة الجزرية النامية مثل سانت كيتس ونيفيس تعتمد على الأمم المتحدة في تسوية ميدان العمل في الخطاب الدولي حتى نستطيع التفاعل والمساهمة والاستفادة على قدم المساواة مع أعضاء آخرين في المجتمع الدولي.

قبل أربع وعشرين سنة اتخذت سانت كيتس ونيفيس الخطوة الجريئة، خطوة الانضمام إلى هذه الهيئة. وتعهدنا حينئذ بفعل كل ما في وسعنا لتوحي السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وبعد أربع وعشرين سنة يمكن لبلدي الجميل أن يعتز بأنه بقي مؤمنا بشعبنا والمجتمع الدولي. لقد أنجز قدرا كبيرا، ووتيرة وطبيعة تطوره شكّلنا مثلا لدول نامية جزرية صغيرة أخرى.

واليوم، فإن مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يضعنا في المرتبة الحادية والخمسين من بين 177 بلدا قُيِّمت في العالم. ولسانت كيتس ونيفيس مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، والصحة والتسجيل للتعليم تضاهي المؤشرات في كثير من البلدان المتقدمة النمو. ونعي وعيا كاملا، ونحن مسرورون بتقدمنا، بأن المشوار لم ينته بعد. ينبغي القيام بقدر كبير من العمل. الفقر في

كاملا بالقيام بالمساءلة الكاملة لكل المرتكبين لذلك الحدث البغيض على أعماهم، ودعاوى المحكمة جارية. وفي نفس الوقت، تبذل جهود تتعلق بالمصالحة الوطنية.

وأنشئت أيضا لجنة مختارة ثلاثية الأطراف تابعة للجمعية التشريعية لاستعراض خطة الإصلاح السياسي. وعرض مؤخرا تقرير اللجنة الثلاثية الأطراف على الجمعية التشريعية حيث تم إقرار جدول زمني للتنفيذ الكامل للإصلاح السياسي بحلول سنة 2010.

ونسعى إلى تفهم وتأييد المجتمع الدولي ونحن نواصل شفاء جراحنا عن طريق عملية المصالحة الوطنية، وإعادة بناء المنطقة التجارية المركزية، وأيضا الانتقال إلى نظام سياسي أكثر ديمقراطية له صلة بالصرح الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأمم.

وتم التأكيد مرارا وتكرارا على أن ما تحتاج الأمم المتحدة إليه هو ردم الفجوة بين اللغة البلاغية الطنانة والعمل. لقد صدرت عبارات بلاغية رنانة والتزامات كثيرة، ولكن العالم لن يصدر الحكم علينا بناء على اللغة البلاغية الطنانة. سيصدر العالم حكمه علينا على أساس ما نتججه وعلى أساس ما نحققه. دعونا نواجه مسؤوليتنا، ونفي بعودنا حتى نساوي بين العبارات البلاغية والعمل، ونبين للناس الذين ستتأثر حياتهم بالقرارات التي نتخذها في هذه القاعة أنه يمكن أن نكون محل ثقة بأن نتصدى بفعالية للمسائل العالمية التي تتطلب حولا عالمية.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل تيموثي هاريس، وزير الخارجية في سانت كيتس ونيفيس.

**السيد هاريس** (سانت كيتس ونيفيس) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أحاطب الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين باسم حكومة وشعب اتحاد سانت كيتس ونيفيس.

البحر الكاريبي عن الصحة والتنمية البشرية والاجتماعية أن هذه المسألة تتطلب الرصد والعمل الجادين والمتفانيين.

إن الكفاح لاستئصال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجب أن يستمر، ويجب علينا أن نتفانى في القيام بهذه المهمة. ومهما كانت محاسن ومساوئ المناقشة المتعلقة بمسائل حقوق الملكية الفكرية، فثمة دليل على أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لا يمكن التحكم به وتهديده للبشرية لا يمكن تقليله، على الأقل، إلا بالعقاقير المضادة للفيروسات الرجعية الأقل تكلفة. لذا، هناك حاجة إلى معالجة المسائل المتعلقة بتكاليف هذه الأدوية، بحيث تصبح متوافرة للجميع من يحتاج إليها.

إن كتاب سفر التكوين يذكرنا بأن الإنسان خلق ليتعايش مع بيئته بسلام. وكوكب الأرض ليس ميراثاً؛ بل هو سلفة من أبنائنا وأحفادنا، الذين يأملون بأننا سنعيد إليهم، يوماً ما، أرضاً نظيفة وسليمة. لذا لا بد لنا أن نحرص على ألا تتجاوز أنماط إنتاجنا واستهلاكنا وتصرفاتنا قدرة البيئة على استدامة تلك الأنماط.

ومسألة التغير المناخي ذات أهمية متواصلة لحكومة بلدي. فنحن، في الحقيقة، نرى أن المشاكل المرتبطة بذلك التغير المناخي، من التوالي المطرد للحالة الجوية غير السوية، وارتفاع مستوى سطح البحر، والاحترار العالمي والتدهور الساحلي مسائل تضر بالأمن الاقتصادي والبيئي للدول الصغيرة، مثل سانت كيتس ونيفيس. ونحن متشجعون بالأولوية التي أولها الأمين العام الجديد لهذه المسألة.

وفي هذه السنة، وقّعت سانت كيتس ونيفيس بروتوكول كيوتو، مما أثبت التزام بلدي بفعل كل ما يستطيعه لخفض انبعاثات الكربون لديه. ونحث الدول الأخرى على توقيع الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو.

اتحادنا وفي منطقة البحر الكاريبي لا يزال على مستوى غير مقبول، واضطراب المناخ العالمي يعطل تنميتنا المستمرة.

ونحن تقريبا في منتصف مسافة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ولو قيّمنا أنفسنا في مجموعنا لتعين علينا أن نقر بأن التزامات كثيرة لم يتم الوفاء بها. قلت المعونة، والمساعدة الإنمائية الرسمية محدودة، وشهدنا مبادرات متنافسة تحرف المسار عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واليوم، تدعو سانت كيتس ونيفيس جميع الدول، الواقعة في الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب، المتقدمة النمو والنامية، إلى القيام بكل ما في مقدورها لضمان تحقيق ثمار رؤيانا الموحدة التي أهدمت بوضع الأهداف الإنمائية للألفية.

والدول الأعضاء في الأمم المتحدة ليست كلها متساوية في الموارد. ويجب على الدول التي لديها موارد أكثر أن تخصص قدرا أكبر لبرنامج التنمية العالمي. ويجب على العالم المتقدم النمو أن يفي بالتزاماته المالية، كما اتفق عليه في مؤتمر مونتيري الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية. ويمثل ذلك المؤتمر معلما هاما نظرا إلى أن العالم المتقدم النمو اتفق، أول مرة، على مسؤوليتنا المشتركة عن التنمية وعلى أن له دورا خاصا في تمويل التنمية. ومن المؤسف أن ذلك الالتزام لم تقابلته موارد حقيقية.

وستجري الأمم المتحدة متابعة للمؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية. إن دولة قطر تكرمت بعرض استضافة ذلك اللقاء. ونشيد بذلك البلد على التزامه بالقضية وندعو مرة أخرى جميع البلدان إلى تنفيذ الالتزامات التي قطعتها على أنفسها في مونتيري.

وتقر سانت كيتس ونيفيس بأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يشكل تهديدا لتنميتنا، ولأمننا حقا. إن رئيس الوزراء دينزل دوغلاس، ذكر مرات كثيرة، بوصفه الشخص الذي يأتي في مقدمة المتكلمين في منطقة



الدول الأعضاء بحاجة إلى الاتفاق على خطة عمل وتنفيذها، فضلا عن اتفاقها على ضرورة مباشرة العمل. وإذا لم نتفق أو إذا بقينا متشددين حيال شواغل بعضنا بعضا، فسنكون جميعا خاسرين. لذا، فإن الحوار بين الحضارات يجب أن يتواصل، والتنفيذ يجب أن يحدث، إذا أريد للإصلاح الحقيقي لجميع جوانب الأمم المتحدة أن يؤتي ثماره.

ويجب أن تبقى الأمم المتحدة مفتوحة أمام عضوية جميع الدول. وفي ذلك الصدد، أثبتت التجربة أن عضوية الأمم المتحدة ليست رادعاً للتوحيد؛ فانظروا، مثلاً، في حالة ألمانيا الشرقية وألمانيا الغربية السابقتين. ولا هي الدواء للتفكك، كما أراد أن يثبت البعض، مستشهدين بتفكك الاتحاد السوفياتي السابق. فالواضح دائماً هو أن الأمم المتحدة رحبت ترحيباً حاراً بجميع الدول واحترمت المساواة بينها.

وفي سياق مبدأ العالمية، يجدد بلدي دعوته إلى أن تصبح تايوان عضواً في الأمم المتحدة. فمن بواعث القلق البالغ أن يُنكر على ٢٣ مليون مواطن تايواني حق المشاركة في الأمم المتحدة والهيئات المتعلقة بها. وقد جرت متابعة ذلك الإقصاء والعزل بصورة أكثر حدة أثناء الدورة الحادية والستين.

ونحن، أصدقاء تايوان، ناشد أسرة الأمم المتحدة أن تعترف بأن شعب تايوان حُرْمَ حقاً شرعياً. وكثيرون منا حُرْمُوا ذات مرة أيضاً حقاً شرعياً وكانوا غير ممثلين؛ ولكن، من خلال الاعتراف الدولي بحقنا غير القابل للتصرف في المشاركة، ها نحن هنا اليوم. ووفد بلدي يود أن يرى شعب تايوان متمتعاً بالحقوق نفسه.

لقد أثبتت تايوان أن بإمكانها أن تكون شريكا حقيقيا في التنمية. وفي رأينا أن المجتمع الدولي كان محروما من نعمة تلك الشراكة بينما كان يمكن لمساعدة تايوان أن

أجل، إن سانت كيتس ونيفيس لن تتخلى أبداً عن مسؤولياتها بصفتها مواطناً عالمياً. ونعتقد أن الإدارة البيئية العالمية والجهود المتعددة الجنسيات يمكنها أن تحل مسائل عديدة، وخاصة في هذا الوقت، الذي خبرنا فيه جميعاً التدهور البيئي. ونحن نطلب إلى البلدان المتقدمة النمو توفير دعم أكبر للدول الجزرية الصغيرة النامية في مكافحة الآثار السلبية لتغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، نحث على تعاون أكبر بكثير فيما بين بلدان الجنوب بشأن مسألة تغير المناخ الهامة.

إننا نعيش زماناً تتوالى فيه الكوارث بوتيرة لم نعهدها من قبل. ففي إطار الجماعة الكاريبية خبرنا أثر هبوب إعصار دين، الذي زهقت فيه أرواح، وهُددت فيه وسائل العيش، وفي حالة جامايكا، تأجلت انتخابات. وذلك الإعصار نفسه انتقل إلى المكسيك لينشر الدمار فيها، وسرعان ما تبعته أعاصير أخرى مدمرة مثله.

وفي السنة الماضية، عانت كل منطقة من العالم تقريبا نوعاً من الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان. لذا، يعتقد وفد بلدي أننا نحتاج إلى مزيد من المساعدة الإنسانية ومساعدة الإغاثة في حالات الكوارث. فليس هناك بلد ينجو من الحاجة إلى هذه المساعدة. وبالإضافة إلى دعمنا لوجود ودور الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، نشجع الدول الأعضاء على الالتزام بذلك الصندوق ومبادرات مماثلة.

وأنتقل الآن إلى إصلاح الأمم المتحدة. ففي سياق الدورة الحادية والستين للجمعية العامة، حظيت مسألة إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة اتساق المنظومة بأكملها، باهتمام بالغ. وتعتقد سانت كيتس ونيفيس أن الإصلاح ضروري. ولذا، فإن وفد بلدي يرى أن الوقت قد حان للاتفاق على هذه المسألة وعلى كيفية المضي بها قدماً. ونحن بحاجة إلى حوار متواصل طبعاً. ولكن الأهم من ذلك هو أن

دبلوماسياً مجرباً، سينفذ ولايته باقتدار. ويمكنه أن يعتمد على تعاون وفد بوركينيا فاسو. كما أود أن أعرب عن عميق امتناننا لسلفه، سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، على القدرة التي قادت بها أعمال الدورة الحادية والستين.

وفي الختام، أود أن أحيي الأمين العام بان كي - مون الذي أظهر، في أقل من عام على توليه زمام الأمور في هذه المنظمة، التزامه التام بالسلم والتنمية وعزمه الأكيد على مواصلة العمل الطموح المتمثل في تحديث الأمم المتحدة الذي ورثه من سلفه كوفي عنان.

وفي الوقت الذي أحاطب فيه الجمعية، هناك فيضانات في بوركينيا فاسو هذا العام نكبت العديد من العائلات في جميع أنحاء البلاد. إن الآثار الناجمة عن موت العشرات وتشريد الآلاف من السكان وفقدانهم منازلهم وأزمة الغذاء وما يتبعها من أوبئة تفوق الإحصاءات - الثمن الكبير الذي يدفعه بلد، مثل بوركينيا فاسو، للاحتراق العالمي وغيره من الظواهر المرتبطة بتغير المناخ. وآمل أن يشجع اجتماع القمة الهام المزمع عقده هنا في ٢٤ أيلول/سبتمبر على اتخاذ تدابير ملائمة وعاجلة تحمي سكاننا من هذا النوع من الويلات.

وتهمز العالم جميع أنواع التوترات، ولا سيما في القارة الأفريقية، مما يحذونا إلى الترحيب بدور منظمتنا في السعي إلى تحقيق السلام وبنائه وتعزيزه. وتدرك بوركينيا فاسو، التي ترأس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أنه لا يمكن التفكير في تنمية مستدامة دون تهيئة بيئة يعمها السلم والاستقرار وجعل المحرك الرئيسي لدبلوماسيتها حل الصراعات.

لذلك، صمم الرئيس كومباوري تصميمًا أكيدا بصفته ميسرا، على إيجاد حل للأزمة التي تعصف بالبلدين الشقيقين المجاورين، توغو وكوت ديفوار. وأسفر الحوار بين

تكون مفيدة جدا لدول عديدة في تلبية الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي آذار/مارس من هذه السنة، أحييت الأمم المتحدة الذكرى السنوية المائتين للقضاء على تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي. وكان لدولة رئيس وزراء بلدي، الأونرابل السيد دنزل دوغلاس، الشرف المميز بمخاطبة هذه الهيئة باسم الجماعة الكاريبية. ومن النتائج البارزة لإحياء تلك الذكرى، الاعتراف بأن ظلم الرقيق لا يزال قائما بشكل أو بآخر، وأن هناك حاجة إلى معالجة تلك المشكلة. فاسترقاق الأطفال والرقيق الاقتصادي يؤثران على مجتمعات المجتمع الدولي، وعلينا تعبئة مواردنا الجماعية لمكافحة هذين البلاءين. وما لم يتم ذلك، لن نكون قادرين على الشعور بأننا كسبنا المعركة التي اندلعت منذ أكثر من ٢٠٠ سنة، للقضاء على تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وعلى جميع العناصر المرتبطة بها.

وأخيرا، فيما نحن نتطلع إلى بقية الدورة الثانية والستين، أود أن أكرر تعهد بلدي بالتعاون والالتزام والحوار لمجابهة التحديات العديدة التي سنواجهها لضمان بقاء الأمم المتحدة المنتدى الملائم للعلاقات الدولية. وعلى هذه المنظمة أن تبقى نبراس أمل للبلدان الساعية إلى السلام، وتقرير المصير، واحترام حقوق الإنسان، والتقدم، والتنمية والعدالة، وهي مهمة جدا. ولم يفت الوقت أمام هذه الهيئة لكي تدهش العالم.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة

الآن لمعالي السيد جبريل يسيني باسولي، وزير خارجية بوركينيا فاسو.

**السيد باسولي** (بوركينيا فاسو) (تكلم بالفرنسية):

أود في البداية الإعراب عن تهاننا الصادقة لسعادة السيد سرجان كريم على انتخابه لرؤس الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وإنني مقتنع بأنه، بفضل مهارته، بصفته

ولا سيما في غرب أفريقيا. وبوركينا فاسو إذ تقرر أن ترشح نفسها لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، لتأمل في أن تقدم إسهاماتها في انتصار عالم تسوده العدالة والسلام على عالمنا الحالي، حيث يؤدي الإقصاء وعدم التسامح والإحباط إلى أعمال عنف تنم عن اليأس. وفي هذا الوقت، أود أن أؤكد من جديد شكرنا للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على جعل ترشيح بوركينا فاسو ترشيحا أفريقيا. ويجدون الأمل في أن يمنحنا جميع الأعضاء في هذه المنظمة ثقتهم وسنكون أهلا لها.

ولا يزال يساور بوركينا فاسو القلق إزاء حالات التوتر والصراع في أفريقيا وجميع أنحاء العالم. ونحن نرحب بقرار مجلس الأمن نشر بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المختلطة في دارفور. وقد قررت بوركينا فاسو المشاركة في البعثة، كما اشتركنا في غيرها من البعثات. وأناشد المجتمع الدولي أن يمنح السلم فرصة في السودان بتوفير الموارد المالية واللوجستية اللازمة لهذه القوة المختلطة لإنجاز مهمتها. أما القائمون على هذه البعثة، فإنهم سيبدلون كل ما بوسعهم لجعل المحادثات القادمة حدثا هاما في عملية المصالحة الوطنية وتحقيق السلم في البلاد.

كما نفكر أيضا في استمرار الصراعات في الصومال وبين أثيوبيا وإريتريا. وتعصف أيضا الصراعات المسلحة بمنطقة الصحراء التي تتضمن شمال مالي والنيجر. لقد أعربت بوركينا فاسو عن تضامنها مع ذينك البلدين الجارين، وأمل أن يمكن التوصل إلى حلول دائمة من إعادة إرساء السلم وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وتسرنا التطورات السياسية في سيراليون، وهي بلد حقق للتونجحات باهرة في تنظيمه انتخابات عامة حرة وديمقراطية ونزيهة. وهذا المظهر الذي تجلى مؤخرا يدل على

مواطني توغو في آب/أغسطس ٢٠٠٦ عن توقيع اتفاق سياسي شامل، بدأ الآن يؤدي ثماره مما يسر جميع المعنيين. ونوه آخر اجتماع للجنة المتابعة، عقد في واغادوغو في آب/أغسطس ٢٠٠٧ إلى الانتهاء من عملية مراجعة قائمة الناخبين وتحديد ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ موعدا لعقد الانتخابات التشريعية.

إن البوادر مشجعة في توغو، وبالنيابة عن الرئيس كومباوري، ميسر الحوار بين مواطني توغو، بوسعي التأكيد على الإرادة الصادقة والالتزام الحقيقي لشعب توغو والنخبة السياسية فيه للخروج ببلادهم من هذه الأزمة ولخلق أفضل الظروف المفضية إلى إعادة الإعمار والنمو والتنمية. وإنني إذ أشكر المجتمع الدولي على مساعدته، أناشده مواصلة عمله بشأن الإصلاحات المؤسسية وبناء السلم والتنمية الاقتصادية في توغو.

أما فيما يتعلق بجمهورية كوت ديفوار، أصبح إنهاء الأعمال القتالية الآن واقعا بفضل اتفاق واغادوغو السياسي الذي أبرم في ٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ بين الرئيس غباغبو والأمين العام للقوات الجديدة غيوم سورو. والآن، ينبغي أن نخفي عليهما ونشجعهما على تحقيق سلام نهائي في كوت ديفوار. ومن دواعي سرور ميسر الحوار المباشر في الأزمة في كوت ديفوار، الرئيس كومباوري، الذي يرأس في هذا الوقت مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أن يرى جميع النخب السياسية والسكان بأكملهم في كوت ديفوار ينضمون إلى اتفاق واغادوغو. ويترجم هذا الاتفاق إرادة الأطراف للمضي قدما في تحديد هوية السكان من أجل تنظيم إحصاء انتخابي وعقد انتخابات رئاسية حرة ونزيهة يفتح باب الاشتراك فيها للجميع. وقد وافق مجلس الأمن على هذا الاتفاق في قراره ١٧٦٥ (٢٠٠٧).

أود أن أعبر عن تقديرنا للأمم المتحدة التي دعمت بوركينا فاسو في جهودها الرامية إلى تحقيق السلم والأمن،

مستوى الجريمة المنظمة والفساد. لذلك، نطالب المجتمع الدولي بالتضامن وتقديم الدعم لمساعدتنا في استئصال هذه الآفة بأسرع ما يمكن.

تلك المسائل المثيرة للقلق ستكون بالتأكيد مدرجة في جدول أعمال المؤتمر المعني بالسلام والأمن في غرب أفريقيا وبدور إستراتيجية الاتحاد الأوروبي - أفريقيا المشتركة، الذي سيستضيفه بلدي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ذلك الاجتماع الهام، وهو مبادرة مشتركة بين جمهورية النمسا وبوركينا فاسو، سيكون فرصة لتعريف الأسباب الكامنة وراء الصراع ولصياغة حلول قادرة على كفالة التنمية المستدامة في بلدان المنطقة الفرعية.

الحالة الراهنة في بلدان كثيرة تذكرنا بالحقيقة المرة للإرهاب، الذي يظل بين أشد التحديات خبثا، وبالتالي أشدها صعوبة في التغلب عليه. لذلك يجب أن نبرهن على تحليتنا بقدر أكبر من التضامن لاحتوائه. وتحديدا، ندعو إلى التنفيذ الدقيق لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، واتصلا بذلك، ندعو إلى التعاون الدولي الفعال لتقوية الترسانة القانونية الراهنة وإبرام اتفاقية شاملة في أسرع وقت ممكن.

إننا بالعمل في سبيل سلام مستدام إنما نعطي دولنا أفضل ضمانات لتنميتها الاقتصادية. مع ذلك، ما زالت الحالة الاقتصادية الدولية الراهنة، المتسمة بالعولمة والبرالية المفرطة، توجه ضربات متلاحقة إلى اقتصادات بلدان مثل بوركينا فاسو. والأنكى من ذلك أن تلك الاقتصادات الضعيفة لا مفر لها من العمل بقواعد التبادل التجاري غير العادلة.

قبل عدة سنوات سعى الرئيس بلايز كيمباوري، بإطلاقه حملته ضد الإعانات المدفوعة لمنتجي القطن في الشمال - حملة شُنت أيضا بالنيابة عن أقرانه في بنن ومالي وتشاد - سعى إلى وضع حد نهائي لإحدى أشد الممارسات

أن الديمقراطية والحكم الرشيد يترسخان تدريجيا في أفريقيا؛ وأن مبدأ الحكم الرشيد جزء من جداول الأعمال السياسية في جميع أنحاء القارة.

كما نهى الحكومة المغربية لبدئها محادثات مباشرة مع جبهة البوليساريو بشأن مستقبل الصحراء الغربية. وبهذا الحوار المباشر، يثبت الطرفان معا قدرتهما على التوصل إلى حل سياسي يستفيد منه كلاهما. ونشجعهما بقوة على القيام بذلك، لأننا مقتنعون، وكما كنا دائما، بأنه لا يمكن إنهاء هذا الصراع إلا عن طريق التوصل إلى حل سياسي بالتفاوض.

وينبغي أن يبقى إنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني الأولوية المطلقة لمنظمتنا لأنه في لب تحقيق أي سلم دائم في المنطقة وفي العالم. وفي هذا الصدد، ثبت أن الحل الوحيد هو إنشاء دولة فلسطينية قابلة للبقاء ولها حدود دولية آمنة معترف بها جنبا إلى جنب مع دولة إسرائيل التي يجب أيضا أن يُضمن أمنها. وينبغي أن تتركز الجهود الآن على هذا.

إن بوركينا فاسو إذ ترحب بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، لتدعو أيضا إلى إتباع نهج مسؤول وعادل ومنصف لما تسمى بالأزمات النووية. ويشعر وفد بلادي بقلق كبير إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريبها، لأنها تمثل للضحايا أسلحة دمار شامل. ففي غرب أفريقيا، هذه الظاهرة مزعجة على نحو خاص وتتطلب تعاوننا مستداما بين الدول، وكذلك دعما كبيرا من المجتمع الدولي. وقررت بوركينا فاسو التي ترأس الآن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تجعل هذه المسألة أولوية.

إن منطقة غرب أفريقيا هي أيضا في طريقها إلى أن تصبح مركزا رئيسيا لتهريب المخدرات. تلك الحالة تتطلب إجراءات ملائمة عاجلة من جانبنا، لأنها من المرجح أن تزعزع استقرار الدول، خاصة بالإخلال باقتصاداتها وازدياد

التامة في الشؤون الدولية. إن منظمنا، بجرمانها ٢٥ مليون رجل وامرأة من حقهم في المساهمة في تحقيق مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها، إنما تحرم نفسها هي في سعيها إلى العصرية والعالمية. لذلك فإن الأمم المتحدة الجديدة، المفتوحة للجميع، هي التي تنشدها بوركيننا فاسو بإخلاص.

بوركيننا فاسو تؤكد إيمانها بالتعددية وبدور الأمم المتحدة بصفتها الهيئة التي لا غنى عنها للسلام والتنمية وتشجيع الحوار بين الشعوب، وإنه لواجب تاريخي علينا أن نحافظ عليها ونقويها.

**الرئيس بالنيابة** (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل صموئيل إنسانلي، وزير خارجية غيانا، والرئيس السابق للجمعية العامة.

**السيد إنسانلي** (غيانا) (تكلم بالانكليزية): أود في بداية بياني أن أتقدم إلى رئيس الجمعية وإلى الأمين العام المعين حديثاً، أحر تهنيتي وأفضل تمنياتي بنجاح الدورة الثانية والستين للجمعية العامة، التي سيكون تركيزها الأولي منصبا على وطأة تغير المناخ على السلام والتنمية في كوكبنا.

وما كشف عنه الحدث الرفيع المستوى المعقود مؤخراً هو أنه يوجد قدر أكبر من الوعي بتلك القضية وبال الحاجة إلى تناولها بالحاجة أكبر. ومثل الرجل الأسطوري رب فان ونكل، يبدو أننا أيضاً لم نفق من سباتنا العميق إلا لنجد العالم من حولنا مهدداً بمخطر التدهور الشديد. فقد أصبحت بيئتنا مخيفة. ونتيجة للإفراط في استهلاك الوقود الأحفوري في العقود الماضية، ارتفع حجم ثاني أكسيد الكربون في الجو بأكثر من ٢٥ في المائة، ما من شأنه أن يؤدي في النهاية، إن لم يوضع له حد، إلى ارتفاع في درجة حرارة الأرض بأكثر من ٥ درجات في السنوات المقبلة. وهذا الاحترار يرجح أن يسفر عن ارتفاع في مستويات البحر بـمترين تقريباً. وبما أن ثلث سكان العالم يعيشون

قبحاً في التجارة الدولية. وإننا نأمل أن نرى اختتام جولة الدوحة للمفاوضات، التي ستضع التنمية في صميم التبادل التجاري الدولي.

ملايين الرجال والنساء والأطفال، لا سيما في أفريقيا، ينتظرون الاستفادة من الآثار الإيجابية للتبادل التجاري الدولي بأمل أن تساهم في تنميتهم وتحسين الظروف المعيشية لهم. فالفقر والتعاسة، بالنسبة إليهم، ليسا أرقاماً إحصائية أو تقييمات، ولا مؤشرات متوقعة. إنهم الأم التي بسبب الافتقار إلى مياه الشرب أو إلى مرافق الصحة العامة في ما لا يبعد أكثر من ١٠ كيلومترات، تشهد طفلها الذي أنجبته بصعوبة يموت في حضنها؛ إنهم الطفل التواق إلى المعرفة الذي لن يذهب إلى المدرسة أبداً؛ إنهم الأب الذي يودع ابنه الوحيد ليصارع غضب البحر ويجازف بحياته سعياً إلى حياة يفترض فحسب أن تكون أفضل على شواطئ مجهولة. تلك هي المآسي اليومية التي يمكن لنا جميعاً أن نشهد عليها.

لدينا وسائل للتصرف. يجب أن نتصرف بسرعة. ويجب أن نتصرف الآن.

منذ عدة سنوات دفعنا الأمم المتحدة للانخراط في عملية من التغيير النوعي لتجهيزها بالوسائل اللازمة للتعامل مع مطالب العالم المعاصر والوفاء بتموحيات الشعوب بفعالية. ومع أن المنجزات كانت كبيرة، فإن المهمة تظل ثقيلة جداً والتوقعات ملحة. لذا، يجب أن نبرهن على الإرادة والتميز لإعطاء منظمنا الهياكل الحيوية والوسائل الكافية. وبوركيننا فاسو يجدوها الأمل أن يتسنى في نهاية هذه العملية تصحيح الأخطاء التاريخية التي ارتكبت بحق أفريقيا والأجزاء الأخرى من العالم، لا سيما على صعيد مجلس الأمن.

كذلك نشجب الظلم المستمر ضد جمهورية الصين في تايوان، التي يُنكر عليها طموحها المشروع في المشاركة

مزمنا في الموارد. هذه الدول التي تضم في صفوفها العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وجزرا صغيرة في الكاريبي والمحيط الهادئ ودولا ساحلية واطئة مثل بلدي، معرضة أكثر من غيرها لآثار تغير المناخ، وبالتالي للكوارث. إن برنامج عمل بربادوس، ثم من بعده استراتيجية موريشيوس، يهدفان إلى التخفيف من الآثار المدمرة للكوارث الطبيعية العديدة في هذه البلدان التي تفتقر إلى المنعة. إلا أنه، رغم الوعود المبكرة، لم تأت هذه الاتفاقات بأي تدابير جديدة لمساعدة الدول الصغيرة ذات الحاجة الماسة إليها للتغلب على آثار تغير المناخ. وهكذا تجدد هذه البلدان المتضررة - كلها دون استثناء - أن عليها الاعتماد على مواردها الذاتية المحدودة لحماية بيئتها من الأذى.

لقد استوعبت غيانا تماما أبعاد تغير المناخ وواجهته قبل أكثر من عقد من الزمان بأن وضعت تحت تصرف المجتمع الدولي ما يقارب المليون فدان من غاباتها العذراء لأغراض دراسة التنوع البيولوجي وتنمية الغابات تنمية مستدامة. ومن المؤسف أن مستقبل هذا المشروع غامض بسبب التناقص المستمر في المساهمات المالية المقدمة من المجتمع الدولي. وفي الوقت ذاته - كما ذكر رئيس بلدي في المناسبة الرفيعة المستوى - يكافئ بروتوكول كيوتو، في عملية غير أخلاقية، الذين يحرقون وينهبون الموارد بينما يعاقب بلدانا أخرى، مثل غيانا، متمسك بالتزامها بحماية غاباتها. إن هذا الإجحاف يجب ألا يُقبل بعد اليوم.

إنه لأمر بالغ الأهمية أن تُرصد الموارد المالية الضرورية لأي اتفاق يعقب كيوتو حتى يتسنى تنفيذه بالكامل. إن الإحصاءات المتعلقة بالإعانة الإنمائية تشير إلى تراجع ملحوظ عن مستويات الأعوام الماضية، ولم تعط مؤشرات تُذكر لأي تمويل إضافي أو جديد للمشاريع ذات الصلة بالبيئة. وثمة حاجة بالتالي إلى قيام شراكة من أجل الحصول على الموارد الإضافية بهدف مساعدة البلدان النامية المتلزمة بحماية البيئة

بالقرب من المناطق الساحلية، فإن هذا الارتفاع ستترتب عليه وطأة كارثية على الظروف المعيشية لملايين كثيرة.

وفي الوقت ذاته يقال إن غابات العالم تتلاشى بمعدل ١٥ مليون هكتار في السنة، مما يهدد بخسارة ما يقرب من ٥٠ في المائة من الغطاء الحراجي في البلدان النامية. وإجمالا، ستتسبب تلك التغيرات المناخية في خسارة هائلة في النمو الاقتصادي والاجتماعي لبلدان كثيرة، من خلال التواتر المتصاعد للجفاف والتصحر والفيضانات وغير ذلك من الكوارث الطبيعية.

المسؤولية الأولية عن التدهور البيئي هذا تتحملها - وعن حق - البلدان المتقدمة النمو التي لا تأبه سياساتها وبرامجها التصنيعية بأي قدر بالحفاظ على النظام الإيكولوجي العالمي. إن تلك الدول، باستغلالها للموارد الطبيعية للبلدان النامية، حققت تقدما اقتصاديا واجتماعيا مذهلا، وخلقت مجتمعات استهلاكية لا يُشبع نهمها حتى بأكبر درجات البذخ، مجتمعات يجب ترضيتها بكل ثمن.

وبوجه الأدلة المتراكمة على أن تغير المناخ يعرض في الحقيقة كوكب الأرض وموارده للخطر، يبدو أن بعض الدول المتقدمة النمو مستعدة الآن للقبول - ولو بتردد - بأن انبعاثات الكربون يجب تخفيضها تخفيضا كبيرا للحفاظ على طبقة الأوزون كدرع واق من آثار غازات الدفيئة. ومع ذلك لا تبدو مستعدة للاضطلاع لتقبل المسؤولية الرئيسية عن حماية البيئة. فعوضا عن مبدأ "المسؤولية المشتركة لكن المتفاوتة" تتكلم عن "تقاسم المسؤولية" في إشارة واضحة إلى مطالبتها البلدان النامية بأن تقدم مساهمة أكبر في الحملة ضد تغير المناخ. ومثل هذا المطلب كثيرا ما يصبح من الشروط المفروضة لأية إعانة إنمائية تقدمها.

إن فرض مثل هذا الشرط أمر يفتقر إلى المساواة والإنصاف من وجهة نظر البلدان النامية التي تعاني شحا

الجميع مشاركون  
الجميع مستهلكون“

وهكذا، فإن مصير الحضارة كما نعرفها إلى زوال ما لم نجتمع - حكومات وشعوبا - إجماعا حقيقيا وعميقا على ضرورة الإدارة الحكيمة للبيئة.

وفي عصر العولمة هذا أصبح الجنس البشري يدرك تماما مدى الاعتماد المتبادل بين الشعوب وما يتبع ذلك من ضرورة تعاون بعضها مع بعض من أجل البقاء المشترك. وبالرغم من هذا الإدراك، لا يزال الكثيرون في الدول المتقدمة النمو يمارسون سياستهم الخاطئة ”أفقر جارك“، التي تعوق تماما الدول النامية من تحقيق أهداف شعوبها.

وإذا أخذنا على سبيل المثال مجال التجارة والتعاون الاقتصادي، وهو يمثل الدعامة التي يقوم عليها مفهوم العولمة، لوجدنا أن بعض الدول الغنية لا تزال تروج للنظرية القائلة بأن التجارة الحرة ستضمن الرخاء للجميع. أما الحقيقة فهي أن أكثر البلدان، ومنها بلدي، لا تستطيع أن تنافس بنجاح في نظام تجاري محرر تماما إلا إذا وجدت عوناً في سعيها لإحداث انتقال تدريجي. وبدلاً من المساعدة المتوخاة، سُحبت منا دون حيثيات بعض الشروط التفضيلية التي كنا نتمتع بها في السابق في بعض الأسواق العالمية.

وخير شاهد على ذلك الإعلان الذي أصدره الاتحاد الأوروبي من جانب واحد الأسبوع الماضي بإلغاء بروتوكول السكر، ذي الصفة القانونية الملزمة غير المحددة زمنياً، الذي يحدد شروط صادرات السكر إلى أوروبا من العديد من البلدان الأفريقية والكاريبية والباسيفيكية. لقد أتخذت تلك الخطوة دون مشاورات ولا إيضاح، والمفاوضات لا تزال جارية بعد، الأمر الذي يناقض الدروس التي يلقيها علينا الاتحاد الأوروبي نفسه عن الشراكة والحكم الرشيد. وكنتيجة لهذا الإجراء، سيعاني الآلاف من مواطنينا، سيما

عن طريق التمويل الملائم الذي يمكن التنبؤ به، لتمكينها من المضي قدماً في طريق التنمية المستدامة والمتسارعة. لقد آن الأوان لتنفيذ الالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مؤتمر مونتيري الدولي لتمويل التنمية.

إن غيانا، الواقعة تحت مستوى البحر، زادت وعياً بمخاطر تنوع المناخ بسبب الفيضانات المتكررة التي تدمر اقتصاد سكان سواحلنا، وقد كان آخر هذه الفيضانات العملاقة عام ٢٠٠٥ وكلف بلدي قرابة ٦٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي وفق تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولسوء حظنا تزامنت هذه المأساة تقريباً مع كارثة التسونامي، فاخترقت من على شاشة الرادار الدولي، وبالتالي لم تلق سوى اهتمام ضئيل من المجتمع الدولي. ومع ذلك، نحن في طريقنا إلى الانتعاش الاقتصادي بفضل المساعدات المقدمة من بعض البلدان الصديقة وبفضل صمود شعبنا. إلا أن تلك التجربة تدفعنا إلى تحديد نداءنا من داخل قاعة هذه الجمعية لتعزيز المؤسسات المتعددة الأطراف لتمكينها من توفير المساعدات الطارئة والملائمة لكل ضحايا الكوارث الطبيعية المماثلة.

إن الوثيقة الختامية الصادرة عن المناسبة الرفيعة المستوى والكلمات التي تُبذلت في هذه الجمعية حتى هذه اللحظة تظهر بوضوح أن المعركة ضد تغير المناخ لا يمكن حسمها دون بذل جهود عالمية مخصصة لإنقاذ كوكبنا، وكما قال شاعرنا القومي مارتن كارتير، في قصيدته التي عنوانها ”الجميع مشاركون“:

”مثل رقصة الجيغ

يهتر النول؛

ومثل شبكة

ينسج الطراز؛

بأنها دخلت حيز النفاذ من خلال تصديق بلدنا عليها عام ١٩٩٣. وتحت رعاية نظام تابع للأمم المتحدة أنشئ بموجب المنظومة الأممية وسيادة القانون الدولي، تستطيع الآن بلداننا الصغيرة جدا أن تسعى إلى تطوير مجالها البحري دون عبء نزاع ما. وهذا نموذج للتسوية السلمية للنزاع قد يحتذي به الآخرون.

وفي دليل آخر على التزام حكومتي بميثاق الأمم المتحدة، طرحت على الجمعية العامة مبادرة لإقامة نظام إنساني عالمي جديد يستند إلى مبادئ المساواة والعدالة الاجتماعية. وتنبثق هذه المبادرة من اقتناعنا بأن العالم قد بات، نظرا لفشل جهودنا السابقة، يحتاج إلى صياغة استراتيجية مختلفة نوعيا وأكثر شمولية تفضي إلى توافق سياسي أقوى في الآراء وشراكة واسعة القاعدة أمام الجمعية العامة. ويحظى الآن مشروع القرار برعاية ٤٩ دولة ونأمل أن يحظى، مع مرور الوقت، بتأييد المجتمع الدولي بأسره.

في حين تتكشف فصول هذه الحقبة الجديدة من العولمة، بكل تحدياتها وفرصها، أدعو هذه الجمعية إلى تقديم الدعم الكامل لندائنا من أجل الإرساء القوي لنموذج أكثر استنارة ورحمة لتعددية الأطراف باعتبارها حجر الزاوية في العلاقات الدولية في المستقبل.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطى الكلمة الآن لمعالي السيد برونو ستاغنو أوغارتي، وزير الخارجية والعبادة في كوستاريكا.

**السيد أوغارتي (كوستاريكا)** (تكلم بالإسبانية): إن الدول الأعضاء الـ ١٩٢ المجتمع هنا لم تقفز بعد القفزة النوعية التي دعا إليها وودرو ويلسون في عام ١٩١٨ كي لا يكون نظامنا الدولي قائما على المنافسات المنظمة، بل على السلام المشترك المنظم.

فقراء المناطق الريفية الذين تعتمد حياتهم على صناعة السكر. ولهذا، هناك ضرورة ملحة، عند التفاوض مستقبلا حول التدابير التجارية، بما في ذلك جولة الدوحة، لأن تُولى مسألة تنمية الدول الصغيرة الاهتمام الذي تستحقه.

كذلك، هناك في مجال السلام والأمن تجاهل مستمر وفاضل لحكم القانون من قبل العديد من الدول التي لا تتردد في إذكاء نار الصراع في كثير من مناطق العالم لخدمة مصالحها الوطنية الضيقة. وكنتيجة لذلك، يعاني الملايين من البشر في دارفور وفلسطين والشرق الأوسط ومناطق أخرى عذابا وآلاما فوق الوصف، لا نسمع بها فحسب، بل نراها رأي العين، بفضل الإعلام الفوري، ساعة وقوع الحدث. إن إنسانيتنا المشتركة تدفعنا إلى أن نحدد دعوتنا إلى العودة إلى المقاصد والمبادئ التي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة، وذلك بشكل خاص، من خلال التسوية السلمية للنزاعات أينما ومتى ما وقعت.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

وفي هذا السياق، يسعدني أن أعلن انه في الشهر الماضي، بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر، قامت هيئة تحكيم رفيعة المستوى برئاسة القاضي دوليفر نيلسون، الرئيس الموقر السابق للمحكمة الدولية لقانون البحار، الذي يتولى الرئاسة عملا بالمرفق السابع من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بإصدار قرار يتعلق بالحدود البحرية بين غيانا وجارتها سورينام. ولقد وصف رئيس جمهورية غيانا القرار بأنه عادل وحكيم؛ ووصفه رئيس سورينام بأنه عادل ومنصف. انه ريشة أخرى في تاج القانون الدولي؛ وضربة أخرى ضد اللجوء إلى القوة، وانتصار آخر للعمليات المشروعة والسلمية في تسوية المنازعات.

لقد شرعت غيانا في اللجوء إلى أحكام الاتفاقية بشأن تسوية المنازعات، وهي الاتفاقية التي يسعدني أن أذكر



نرحب بوضع هذه الجمعية العامة لتغير المناخ على رأس جدول أعمالها. ولكن كم من الوقت احتجنا لنفعل ذلك؟ لا يمكن ببساطة أن نرضى عن مقولة "أن يحصل الأمر في وقت متأخر أفضل من عدمه"، في حين أنه في عام ١٩٨٧، قبل ٢٠ عاما بالضبط، نبهنا الرئيس مأمون عبد القيوم، رئيس جمهورية ملديف، إلى أنه لم يأت ليتكلم عن قضايا سياسية دولية، بل عن "اندحار أمة"، اندحار أمة سوف تغرق جزرها الـ ١١٩٠ بالفعل مع ارتفاع مستوى سطح البحر نتيجة لتغير المناخ. خط الطوارئ الساخن يجب ألا يستجيب لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر وحدها، بل لجميع الحالات الطارئة المشمولة بميثاق الأمم المتحدة.

لقد حان الوقت لأن نسدد ديوننا للطبيعة. فلا يمكننا مجرد أن نستمر في تشويه الأدلة على تغير المناخ. وبصرف النظر عن مدى الإزعاج الذي تسببه هذه الحقيقة ومدى أنصبتنا من المسؤولية، تبقى هذه الحقيقة قائمة. ويتم تذكيرنا بذلك العام تلو الآخر بوتيرة وكثافة متزايدتين.

في كوستاريكا، حيث توجد أعلى كثافة أنواع الأحياء لكل كيلومتر مربع من أي مكان في العالم، نحن مصرون على أن نذهب إلى أبعد من التزاماتنا. لقد اعتمدنا إجراءات ملموسة ومستدامة، مثل الإبقاء على ٢٧ في المائة من أراضينا الوطنية محميات احتياطية، وتوليد الطاقة من خلال استخدام مصادر طاقة متجددة بنسبة ٩٨ في المائة من قدرتنا على توليد الطاقة، واستحداث مدفوعات لخدمة البيئة، والالتزام بالتقدم نحو اقتصاد لا يؤثر على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول سنة ٢٠٢١. ولكن مهما قوي التزامنا على المستوى الوطني، ستظل الجهود التي نبذلها أقل تأثيرا ما لم تقابلها التزامات مماثلة في أجزاء أخرى من العالم. وحيث أن تغير المناخ لا يعترف بالحدود، فالآخرون الذين يتحملون ديونا بيئية كبيرة لا يمكنهم مجرد مواصلة العيش في الديون لأن ذلك يعجل مجيء يوم الحساب.

يجب أن نتعلم التخفيف من مصالحنا الوطنية. ويجب أن نعزز الإحساس المشترك بما هو عادل وما هو ضروري. ويجب أن نفهم أن المنطلق الأساسي للأمن الجماعي هو أنه يجب علينا أن نتفق على التهديدات التي نواجهها والطريقة التي يجب أن نتصدى بها لهذه التهديدات.

وعلىنا أن نقبل بأن الأمن الجماعي، لكي يكون مشروعا، يجب أن يدافع عن القانون الدولي بصورة مجردة، دون تفضيل البعض على الآخرين. ومع ذلك، لا يزال لدينا التزام غير متساو بالقانون الدولي. البعض منا قد قبل بتعددية الأطراف التي تقوم على اتفاقات مفتوحة يتم التوصل إليها علنا، في حين أن آخرين يرفضون التنازل عن أنصبة وهمية في السيادة. وما دام هؤلاء الأخيرون ما زالوا يفهمون السيادة باعتبارها غياب الالتزامات والمسؤوليات تجاه الآخرين، فإن تعددية الأطراف معرضة للخطر.

هنا تلتقي الثقافات ووجهات النظر من جميع أنحاء العالم. إنها تفعل ذلك لأنها تعلم أن عزلة أحادية الأطراف طريق مسدود. ولكن يجب أن تكون هناك شروط مسبقة لتعددية الأطراف. فمن يريدون أن يُعاملوا بصفتهم شركاء يجب أن يتصرفوا بصفتهم شركاء. وبدون ذلك لن نتمكن أبدا من الوفاء بوعودنا ألا يتكرر أبدا ما حدث. هذا التعهد بعدم تكرار ما حدث، الذي قطعناه في نهاية الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية أو الذي أكدناه عقب عمليات الإبادة الجماعية في كمبوديا ورواندا؛ ما زال حتى يومنا هذا يخفق في تعبئتنا لتسوية حالات أخرى هي بالمثل مرفوضة وغير محتملة، وأحيانا لا يمكن تصورها.

ليس صوابا التهاون في تعددية الأطراف؛ ومن الخطأ على وجه الخصوص أن نفعل ذلك، من خلال انعدام الإرادة، عندما نؤثر على واحد أو أكثر من الشركاء الذين يوجهون نداء يائسا من أجل المساعدة. وفي هذا الصدد،

من تحقيق الرفاه الجماعي على قدم المساواة مع الأمن الجماعي. وفي هذا الصدد، ما فتئت كوستاريكا تدعو إلى الامتثال للمادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة التي تلزمنا بتعزيز "السلم والأمن الدوليين بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح". وهذا ما يذكره ميثاق الأمم المتحدة الذي بقي حبرا على ورق.

وبهذه الروح بالذات، مارسنا الضغوط من أجل اعتماد معاهدة بشأن الاتجار بالأسلحة، تشكل صكاً ملزماً قانوناً بدون الالتزامات القائمة المترتبة على الدول. بموجب القانون الدولي الذي يطبق على الاتجار بالأسلحة. وبالتالي، فإننا نحتفل باعتماد الجمعية العامة، بأغلبية كبيرة، للقرار ٨٩/٦١، الذي يمكننا من إعادة تنشيط هذا الهدف النبيل للميثاق.

وبهذه الروح ذاتها أيضاً، دعونا إلى إحياء توافق آراء كوستاريكا، حتى يتسنى للمناخين الدوليين مكافأة البلدان النامية، التي تبذل، بموازاة زيادة الإنفاق الاجتماعي وتخفيض الإنفاق العسكري، جهوداً مستدامة ويمكن التحقق منها لتلبية أكثر الاحتياجات الاجتماعية إلحاحاً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

وتتطلب تعددية الأطراف تشاطر الشعور بالإلحاح. وينبغي لنا مواجهة جميع التهديدات وجميع التحديات العالمية في الوقت المناسب، بدلا من إيجاد عالم يسير بسرعتين مختلفتين: سرعة نحتاج فيها إلى عقدين من أجل الاستجابة للنداء الذي أطلقه الرئيس غايوم، من بين رؤساء آخرين، وأخرى نقوم فيها، في ظرف مجرد بضعة أيام، بالاستجابة عن طريق قرارات ملزمة من قبيل قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) أو ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

والتزامنا بمكافحة الإرهاب يجب ألا يستهدف التغلب على الإرهابيين فحسب، بل أيضاً على الأسباب

ورغم أننا شهدنا بعض الخطوات الكبيرة في الإدارة البيئية الدولية على الصعيدين العالمي والإقليمي، ما زلنا مدانين للطبيعة. بروتوكول كيوتو هو صك ناقص، ليس مجرد أنه لم يحقق العالمية، وإنما أيضاً لأنه لا يحفز استدامة الغابات البكر ونظامها الإيكولوجي. وفي ذلك الصدد، تعمل كوستاريكا على التوصل إلى آليات تعويضية لتجنب إزالة الغابات مع مجموعات دولية مختلفة، مثل التحالف من أجل دول الغابات المطيرة ومجموعة الـ ١١، وذلك للتأكد من أن خطة ما بعد كيوتو لا تستبعد الغابات البكر.

ولا يمكننا أن نتهاون في تعددية الأطراف. فمن غير الواقعي أن نضغط على الآخرين للامتثال للالتزامات الناشئة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في حين يتجاهل المرء التزاماته. كل من المعاهدتين وجميع موادها هي جزء من بنية معقدة من الثقة المتبادلة لا تسمح بأي أعمال منفصلة عنها. يجب علينا أن نتجنب الانتشار الأفقي والرأسي معاً، وأن نعزز الامتثال لجميع الالتزامات التي تنشأ عن هاتين المعاهدتين، وأن ندين كل محاولة لتبديد الثقة المتبادلة. ولا يمكننا أن نسمح بانتشار الاستثناءات لعدم انتشار الأسلحة النووية.

وتعددية الأطراف ليست مبنية على استعراض القوة. ففي عام ٢٠٠٦، وصل الإنفاق العسكري في العالم إلى رقم قياسي بلغ ١,٢ تريليون دولار. ووفقاً لمشروع الألفية، وبُعث هذا المبلغ، أي ١٢١ بليون دولار، لكان بوسعنا أن نحقق أهداف عام ٢٠٠٦ المتعلقة بجميع الأهداف الإنمائية للألفية في بلدان العالم كافة. وفي عام ٢٠٠٦، مقابل كل دولار في المتوسط أنفقته الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أنفق مبلغ ٧,٥ دولار على الأسلحة.

والأمن لا يتأتى عن طريق تكديس الأسلحة، إذ أن التاريخ أثبت مرارا وتكرارا أن الأمن يتأتى عن طريق معالجة أوجه الظلم والتخفيف من العوز وإيجاد الفرص التي تمكننا

لأنها، في آخر المطاف، مقيدة بأدى عامل مشترك، أي بنا نحن، الدول الأعضاء.

ولدينا الكثير من الأسباب للمثابرة والتغلب على ما نواجهه من تحديات. ولن يمكن التشاؤم المزمّن للبعض، ولا الأنانية الكريهة للبعض الآخر، من وقف السير قدما المتسم بالعزم على الرغم من بطئه، من جانب من يؤمن منا بتعددية الأطراف وبمستقبل يتشاطر فيه الجميع الرفاه بصورة أكبر.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد نيكولاس مادورو موروس، وزير خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية.

**السيد مادورو موروس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية):** لقد تابع شعبنا، في جمهورية فنزويلا البوليفارية، لمناقشة التي أجزتها الجمعية العامة في الأسبوع الماضي. وهو شعب بصدد القيام بثورة نجحت في إيجاد مجالات جديدة لقيام ثقافة سياسية. وهو شعب متنور ومتعلم تابع عن كثب ما أعرب عنه من مواقف في هذه الجمعية. ويمكننا القول إن المناقشة جسدت الحالة الراهنة في العالم، عالم يكافح من أجل بناء ذاته في سلام، وعالم يبحث عن اتجاهات جديدة.

قبل عام، تكلم الرئيس هوغو تشافيز فرياس من على هذا المنبر لتحذير العالم، وتأكيد تنبيه العديد من الناس في العالم إلى الجنون، وحنون إثارة الحرب الذي فُرضَ بالترافق مع جانب الرغبة في تحقيق السلام، وهي رغبة غالبية سكان العالم.

واليوم، يمكننا الوقوف على جنون إثارة الحرب هذا. فقبل ستة أعوام، ومن خلال كذبة، تعرض للغزو والعدوان شعب شقيق، شعب العراق. واستند ذلك إلى

الجزرية التي يستمدون منها القوة والتجديد. وفي هذا الصدد، تكتسي مكافحة مظاهر الإرهاب وقنواته المالية ومخابته الفعلية القدر ذاته من الأهمية التي تكتسيها مكافحة الفقر واليأس اللذين يشكلان تربة خصبة للمتطرفين. وإذا أردنا النجاح، لم يعد بوسعنا أن نتأخر في معالجة التحديات المتعلقة بالتنمية.

كما تحتاج تعددية الأطراف إلى تشاطر الإحساس بالعدالة. ولذلك، نحتاج إلى أن يزداد عدد الدول المصدقة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وبينما نحرز التقدم في إضفاء طابع العالمية على النظام الأساسي وقبول ولايته القضائية التكميلية، سنسد الفجوات والثغرات التي يستغلها أسوأ المجرمين في العالم للهرب والاختباء.

وأخيرا، يجب أن تكون لدينا الشجاعة لرؤية أنفسنا في المرأة، بوصفنا منظمة ودولا أعضاء. ولا يمكننا أن نسمح بإضعاف دعائم هذه المنظمة جراء ارتكاب بضعة أخطاء. وينبغي أن نتعلم من أخطائنا ونترك هامشا للنقد الذاتي. ونحن لا نخدم مصداقية وفعالية هذه المنظمة إذا اكتفينا، في كل مرة تثار فيها حالة صعبة أو غير مناسبة، بإعداد تقرير يودع في المحفوظات. وتشكل متابعتنا المحدودة للتقارير المتعلقة بسربرينتسا وبرنامج النفط مقابل الغذاء مثالا واضحا على عجزنا الظاهر عن التعلم.

وكما قال الرئيس هاري ترومان، في إشارة منه إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر سان فرانسيسكو، "كان من الهام لنا أن نبدأ، مهما كانت البداية ناقصة". ومنذ عام ١٩٤٥، اتسع نطاق هذه المنظمة وتغيرت، وتحسنت بالتجربة والإصلاح، وأدجت عددا متزايدا من الثقافات والآراء، ووضعت موضع التنفيذ، بصورة ناجحة أو فاشلة إلى حد ما، مبادئ الميثاق ومقاصده. وليس لدى هذه المنظمة بالتأكيد كل الأجوبة ولا تتوفر على جميع الموارد المطلوبة،

للعالم، كما يفعل اليوم شعبا كوبا وفنزويلا للسكان في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، من خلال البديل البوليفاري للأمريكتين. وبمبلغ الـ ٦١٠ ملايين دولار التي استثمرت في الحرب، بوسعنا أن نبني ما يزيد على ١٢ مليون منزل كريم للرجال والنساء المعوزين في أشد ثلاثة من مناطق العالم احتياجا: أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وبتلك الـ ٦١٠ بلايين دولارا المستثمرة في طلقات الرصاص والقنابل لأغراض القتل، كنا نستطيع أن نبني ما يزيد على ٣٠٠ ٠٠٠ مدرسة كانت ستستقبل ما لا يقل عن ٣٥٠ مليون طفل وطالب في أنحاء العالم.

ولكن هذا لا يكون، فالجنون والطمع في موارد العالم الطبيعية يؤديان بالنخبة في الولايات المتحدة إلى شن حرب سخيقة وغير معقولة وجلب العنف والموت للعالم. واليوم، إذا قمنا بتقييم الحالة، بتقييم النتيجة المباشرة لما آلت إليه هذه الحرب الحمقاء غير المنطقية، لتعين علينا أن نقول إن هذه الحرب قد أدت إلى الموت والدمار وعدم الاستقرار بل واستحدثت مصادر للإرهاب أكثر مما كان باستطاعتها أن تشفيه. ولهذا السبب تعد هذه الحرب التي لا مبرر لها أسوأ نموذج لكيفية أداء النظام الأمني في حماية التوازن والسلام في العالم.

واليوم، تمهيب جمهورية فنزويلا البوليفارية بأشقائنا في العالم أن يفكروا. ويجب علينا أن نعدل تلك الآليات حتى نجد التوازن والسلام ونوقف جنون الحرب.

لقد رأينا في الأيام الأخيرة كيف طرأت زيادة على الحملة الإعلامية الدولية لتشويه صورة شعب وحكومة إيران. ورأينا كيف تصدر بيانات خطيرة متلاحقة لا تريد السلام لشعب إيران. فهل تساءل العالم أو الحكومات الممثلة في هذه الجمعية العامة عما سيحدث لو أن هذا الجنون الذي

حملة عالمية لتبرير الاحتلال العسكري لشعب العراق العربي، ودولة العراق.

واليوم، بعد خمس سنوات، يمكننا رؤية نتيجة سياسية كلها كراهية وشر. فانطلاقا من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٦، استثمر من ميزانية الولايات المتحدة مبلغ ٦١٠ بلايين دولار لمواصلة الحرب في الشرق الأوسط - ٦١٠ بلايين دولار للتسبب بالقتل والدمار، ٦١٠ بلايين دولار انتزعت من دافعي الضرائب الأمريكيين لأجل الاستثمار في الرصاص والقنابل والقتل. وبمبلغ ٦١٠ بلايين دولار المستثمر في الحرب، لو استثمر على مدى السنوات الست الماضية التي استغرقها احتلال العراق، لأدى اليوم إلى التقدم الاجتماعي والمساواة والعدالة لشعب العراق.

ولكن النتائج ظاهرة وجلية للعيان. وتشير أبحاث لجامعات العالم إلى أن ما يزيد على ٦٠٠ ٠٠ عراقي قد قضاوا نحبهم نتيجة للغزو والاحتلال العسكري. وأرسل ما يزيد على ٣ ٦٠٠ شاب أمريكي إلى حتفهم. وقد عاد الآن ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ شاب أمريكي إلى بلدهم مقعدين عن الحركة أو فاقدين للبصر أو السمع أو مصابين بالعجز مدى الحياة. ولم يفعل مبلغ الـ ٦١٠ بلايين دولار المستثمر في الموت سوى مضاعفة العنف، والنتيجة التي نراها اليوم هي أن الغزو لم يؤدي بعد إلى إيجاد عالم أفضل أو عالم أفضل توازنا. ولم تكن النتيجة عالما ينعم بالسلام. واليوم، يجب على دول العالم أن تعترف بأن لدينا عالما أقل أمانا وأكثر مخاطر وأشد إرهابا. ولدينا شرق أوسط ينقصه التوازن، ويفيض بالعنف والانقسامات.

ولو كان مبلغ الـ ٦١٠ بلايين دولار التي استثمرت في الحرب والموت في العراق قد تم استثماره في الحياة، لكنا ننظر اليوم إلى وضع مختلف. إذ يمكننا بمبلغ ٦١٠ ملايين دولار أن نشيد ٣ ملايين مستوصف لتوفير الخدمات الصحية

وبالمثل، نود أن نعرب من هذه المنصة عن تضامنا مع الدعوة المتنامية من جانب حكومات وشعوب العالم طلبا لحكم عادل والإفراج الفوري عن الكويين الخمسة المعتقلين في سجون الإمبراطورية في إطار الحرب على الإرهاب الجاري شنها على أراضي الولايات المتحدة. وهذا المطلب الذي نتقدم به أمام الجمعية العامة جزء من رايات النضال التي ترفعها جمهورية فنزويلا البوليفارية اليوم.

من هذه المنصة اليوم، نود أن نرحب بانتصار الرئيس رافائيل كوريا، وانتصار القوات التقدمية وشعب إكوادور في الانتخابات التي أجريت مؤخرا لتعيين الجمعية الوطنية التشريعية، التي ستوجه عملية التغيير السلمي في إكوادور. ويمثل هذا النصر في إكوادور جزءا من مجموعة عمليات للتغيير تمهد الطريق بسلام وديمقراطية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عمليات للتغيير حاولوا وقفها من خلال حملات القلة الوطنية المهيمنة ومن خلال المؤامرات الدولية ومن خلال الحملات الإعلامية. ولكن صوت شعب إكوادور واضح. وقد انضم إلى أصوات شعب بوليفيا وفنزويلا وأوروغواي. فأمريكا الجنوبية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. تطالب باحترام حق التغيير الديمقراطي السلمي في مجتمعاتنا. ونطالب بحقنا في أن نبني، من خلال الثورة الاقتصادية، عمليات جديدة وهيكل اقتصادية واجتماعية جديدة، تجعل في مقدورنا التغلب على الفقر وبناء ديمقراطيات تركز بحق على المساواة.

ويعلم العالم أن مؤامرة كانت تدبر باستمرار على الديمقراطية الفنزويلية والرئيس هوغو تشافيز. ويعلم العالم أن شعبنا في عام ٢٠٠٢ هزم محاولة انقلاب سعت لتدمير الديمقراطية واغتيال الرئيس تشافيز.

واليوم، يعكف شعب فنزويلا على عملية إصلاح شامل للدستور. وفي كانون الأول/ديسمبر، عقب إجراء

لا يشبع لدى النخبة الحاكمة في الولايات المتحدة قناد هجومها رهيبا على شعب إيران المسلم؟ إلى أين يمكن أن تؤدي بنا حالة كهذه؟ لقد حان الوقت لوقف حملة التشويه تلك، لإصدار التحذيرات وبناء الجدران الواقية والمطالبة بإبرام التحالفات لوقف جنون الحرب لدى النخبة التي تحكم في الولايات المتحدة الأمريكية.

واليوم، تحتل الحرب ضد الإرهاب ومكافحته مكانا بارزا للغاية في جدول الأعمال العام الدولي. ومن هذا المنبر، نود أن نؤكد مجددا لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية طلبنا القانوني بتسليم الإرهابي لويس بوسادا كاريليس، وفقا للقانون الدولي، ومحاكمته على الجرائم التي ارتكبها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ضد شعبنا. هل تعلم هذه الجمعية أن لويس بوسادا كاريليس، وهو واحدا من أخطر الإرهابيين، ورئيس لإحدى العصابات الإرهابية، أدين واعترف بجرائم مرتكبة في أمريكا الجنوبية خلال العملية كوندور، وكان مسؤولا عن اختفاء مئات الرجال والنساء، وأدين واعترف بنسف طائرة خطوط كوبانا الجوية في باربيدوس عام ١٩٧٦، ووضع القنابل في الأماكن السياحية في كوبا في التسعينات، هو الآن حر طليق في فلوريدا ويتمتع بحماية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية؟ هل تعلم هذه الجمعية أن هذا الإرهابي كان يقدم خدماته لوكالة المخابرات المركزية طيلة ٤٠ عاما؟

لقد طلبنا إلى لجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن أن تدرس الأمر بكل عناية واجبة، ونطلب دعم الحكومات الصديقة حول العالم لتسليم هذا الإرهابي ومحاكمته على تفجير طائرة خطوط كوبانا الجوية في فنزويلا. إن هذا السلوك ذا الوجهين يظهر سياسة النفاق التي تشعل فتيل الحرب على فرض أنها لمكافحة الإرهاب، لكنها في أرضها تحمي واحدا من أخطر الإرهابيين الذين عرفهم نصف الكرة الغربي قط.

شركاء على قدم المساواة في عملية تعاونية عالمية لبناء أسس السلام والعدالة، والتغلب على جنون الحرب والتمكن من إحباط رغبة نخبة العالم في السيطرة على موارد شعبنا وثرواته الطبيعية.

وتؤكد جمهورية فتزويلا البوليفارية مجددا إرادتها في التحرك قدما للأمام مع شعوب العالم في إصلاح شامل سيحول الأمم المتحدة إلى منظمة جديدة، أداة حقيقية للسلام والحياة والتنمية.

**الرئيس (تكلم بالانكليزية):** أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد تشو سو هون، نائب وزير الخارجية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

**السيد تشو سو هون (جمهورية كوريا الشعبية**

الديمقراطية) (تكلم بالكورية، والنص الانكليزي مقدم من الوفد): بالنيابة عن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أود في البداية أن أهنئكم يا سيدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين. وأثق بأن قيادتكم القديرة ستكفل لأعمالنا التوفيق.

وأود أن أبدأ ببيان بالإعراب مجددا عن موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المبدئي والعادل، وتأكيد إخلاصها في الجهد لتسوية المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، التي ما زالت تسترعي اهتمام المجتمع الدولي. وتلك المسألة، كما أوضح المرة تلو المرة من هذه المنصة ذاتها، ليست أكثر من نتاج لسياسة الولايات المتحدة العميقة الجذور والعدائية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهي سياسة دامت لمدة تربو على نصف قرن.

إن السلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية يرتبطان ارتباطا مباشرا بالسلام والأمن في منطقة شمال شرق آسيا وفي العالم بأسره. غير أن من المؤسف أنه لم يوجد في أي وقت سلام واستقرار دائمان في شبه الجزيرة الكورية، بل

مناقشات عن الأحكام والمقترحات المتعلقة بالإصلاح الدستوري، سيتوجه شعب فتزويلا إلى صناديق الاقتراع ليقرر على نحو سيادي ماذا ينبغي أن يكون مستقبل بلدنا وماهية الإصلاحات التي ينبغي أن نقوم بها لتوسيع أسس الديمقراطية السياسية والاجتماعية والاقتصادية. واليوم نؤكد للعالم من جديد أننا نريد لسيادة فتزويلا واستقلالها أن يجترما وأن يوضع حد للحملات الإعلامية بقيادة الاستعماريين لمحاولة تشويه الأوضاع الفعلية لبناء الديمقراطية بواسطة شعبنا وثورتنا الشعبية.

اليوم نؤكد مجددا الحاجة إلى إصلاح عميق وشامل للأمم المتحدة. ومن الضروري إقامة عالم جديد متعدد الأقطاب متمسم بالتوازن، خال من الهيمنة الامبريالية، والحاجة إليه ماسة كما أنه ممكن التحقيق. وقد انضمنا إلى المناقشات المتعلقة بإصلاح الأمم المتحدة. ونرى أن المنظمة يجب أن يعاد تركيبها. ونرى أن المنظمة يجب أن تعيد بناء نفسها لي يتسنى لها أن تكون تخدم بصدق عالما متعدد الأقطاب، عالما فيه توازن، عالما يسوده السلام، عالما بلا هيمنة. لقد أظهرت لنا سبعة عشر عاما من العالم الأحادي القطب ضرورة إجراء تحويل عميق للمنظمات متعددة الأطراف لكي يمكن تكريسها لخدمة السلام والمساواة والعدالة وقضايا الإنسانية العظيمة.

واليوم، نؤكد مجددا اعتقادنا بأن المنظمة يجب أن يعاد تشكيلها على نحو شامل ويجب أن تنطلق إلى أمام بإضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن، بتوسيع كل من عضويته الدائمة وغير الدائمة؛ وإنشاء وظائف جديدة للجمعية العامة؛ وتعزيز الدور السياسي للأمين العام.

وأخيرا، لنمض قدما في إعداد آليات جديدة للحوار والتعايش وبناء عالم متعدد الأقطاب يمكن أن ننعيم فيه جميعا بالمساواة، عالم تستطيع فيه شعوبنا أن ترى نفسها بمثابة

المشترك التزامات جميع الأطراف في عملية نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية على أساس مبدأ "الكلمات مقابل الكلمات والأفعال مقابل الأفعال".

ونزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية لن يؤدي إلى نزع سلاحنا بشكل أحادي، ولكن يمكن تحقيقه بإلغاء العلاقات العدائية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة وإزالة جميع التهديدات النووية الموجودة في شبه الجزيرة الكورية وفي المنطقة المحيطة بها.

وقد علقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تشغيل منشآت نيونغيون النووية وسمحت برصدها من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منفذة بذلك في إخلاص التزاماتها بموجب اتفاق ١٣ شباط/فبراير. إن المنشآت النووية في نيونغيون هي المحطة الأم للصناعة النووية المستقلة في بلدي وقد سخّرت لبنائها إمكانات بشرية ومادية هائلة. والقرار بالتالي قرار سياسي شجاع بأن نضع حداً لعملياتها وأن نوقفها عن العمل تمهيداً لتفكيكها كما هو جارٍ الآن.

وكما أوضحنا مجدداً في المحادثات السادسة الأطراف التي انعقدت مؤخراً في بيجين، فإن التطبيق الناجح للبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر يتطلب من كل الأطراف الوفاء بالتزاماتها في إطار مبدأ "خطوات مقابل خطوات" وبتحديد أدق، يعتمد هذا النجاح على التدابير العملية التي تتخذها الولايات المتحدة واليابان لوضع حد لسياساتهما المعادية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وعلى الولايات المتحدة اتخاذ الخطوات الكفيلة بتصحيح سياستها تجاه بلدي وبتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين. أما اليابان فعليها أن تتخلص من سياساتها الماضية القائمة على الاعتداءات والجرائم وأن تكف عن معاداة بلدي

تواترت حلقة من التوتر والانفراج لا يعزى السبب الرئيسي فيها إلى شيء سوى العلاقات العدائية الحالية بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة.

وكما ثبت من التاريخ، لا يمكن تسوية أي مسألة باللجوء إلى الجزاءات والضغط. فلا يوجد أي خيار آخر أمام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لضيق إقليمها وصغر عدد سكانها، إلا أن تعزز قوتها العسكرية لأغراض الدفاع عن النفس، على أساس سياسة سونغون، من أجل حماية سيادتها الوطنية وكرامتها في وجه تهديدات الولايات المتحدة بتوجيه ضربات نووية وفرض جزاءات اقتصادية قاسية.

إن سياسة سونغون التي وضعها الجنرال الميجل كيم يونغ إيل وجهودنا النشطة هما اللذان يضمنان السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية ويحفظان التوازن الاستراتيجي في منطقة شمال شرق آسيا. وسياسة سونغون التي ننتهجها مصدر لكثير من الكبرياء والثقة بالنفس بالنسبة لنا، لأنها ترد عن الصراع العسكري وتكفل السلام على شبه الجزيرة الكورية وفي شمال شرق آسيا.

إن قوتنا العسكرية الوطنية طابعها الدفاع عن النفس، لأن المقصود بها فقط صون سيادتنا وتلبية طموحات بلدان المنطقة في السلام والأمن والاستقرار.

وكان نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية من تعاليم قائدنا الراحل كيم إيل سونغ، ويتمثل موقفنا الثابت في أن المسألة النووية يجب حلها سلمياً عن طريق الحوار والتفاوض. وبفضل جهودنا المخلصة، عقدت عدة جولات من المحادثات السادسة حتى الآن. وأتاح ذلك اعتماد بيان مشترك في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أعقبه اتفاق في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧ على الإجراءات التمهيدية لنزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية. ويحدد البيان

الوحدة بفضل جهود الشعب الكوري وبإعلاء راية الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب.

وأود أن ألفت انتباه الجمعية أيضا إلى محاولات اليابان للتلويح بالقوة العسكرية بهدف إلقاء ظلال داكنة على مستقبل التنمية في شبه الجزيرة الكورية وجيرانها. وعلاوة على ذلك، فإن أعمال القمع والتفرقة التي تقوم بها اليابان تنتهك حقوق الإنسان الكوري في اليابان مما يشكل بدوره انتهاكا للقانون الدولي.

إن المناورات اليابانية الأخيرة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والإتحاد العام للكوريين المقيمين في اليابان (شونغريون) قد أدت إلى تدهور غير مسبوق في العلاقات بين بلدينا. وفي تحدٍ لسافر لمشاعر المجتمع الدولي من استنكار وإدانة لمعاملة اليابان للكوريين، لم تتردد السلطات اليابانية في تحريف التاريخ إلى درجة طمس ماضيها الإجرامي الدموي وتحويل "قوة الدفاع" إلى جيش نظامي يتمتع بولاية تآذن له بالقيام بضربات استباقية على بلدان أخرى وذلك بتغيير "دستور السلام" إلى دستور حرب.

وفي الواقع، فإن محاولات اليابان القسرية لتصفية "شونغريون" - المنظمة ذات الصفة القانونية المحولة بتمثيل شعب بلدي في المهجر - تعتبر مساسا بسيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وذاك أمر لا يقل خطورة عن العقوبات المالية. إنه انتهاك جسيم لحقوق الإنسان المنصوص عليها في الصكوك الدولية ذات الصلة.

لذلك، فنحن نأمل أن تسعى اليابان صادقة إلى سلوك طريق الصداقة والسلام عوضا عن إحياء الماضي القبيح، فلن تكون اليابان أهلا لتبوء موقعها في المستقبل إذا لم تتحرر من جرائم الماضي.

وبالرغم من أن العقد الأول من الألفية الجديدة قد شارف على نهايته، لا يزال كوكبنا يفتقر إلى السلام

كما وعدت من قبل. ومن جانبنا سنراقب عن كثب كل خطوة تخطوها الولايات المتحدة واليابان في هذه المرحلة التي تتطلب أفعالا لا أقوالا.

إن أكثر الأمور إلحاحا وأهمية على الإطلاق إعادة توحيد أمتنا التي عانت لأكثر من نصف قرن من جراء تقسيم أراضيها قسرا على أيدي قوات أجنبية، وما فتئت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية منذ الأيام الأولى للتقسيم مشاركة في سعيها نحو توحيد الأمة عن طريق حوار مستقل ومفاوضات بين شمال و جنوب كوريا لأن التوحيد هو اسمى غاياتها. والإعلان التاريخي المشترك بين الشمال والجنوب، الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن الاستقلال الوطني وإعادة التوحيد بالطرق السلمية، يدعو إلى تحقيق ذلك عن طريق جهود متناسقة تبذلها الأمة الكورية نفسها دون تدخل من أية قوى أجنبية.

لقد دفعت قمة الشمال والجنوب المعقدة حاليا في بيونغ يانغ بالعلاقات الكورية - الكورية إلى أرفع مستوياتها ومهدت لمرحلة جديدة وهامة في الطريق نحو السلام والرخاء المشترك وإعادة التوحيد، عملا بالإعلان التاريخي المشترك واعتمادا على جهد الشعب الكوري نفسه. إن لقاء الشمال والجنوب وجها لوجه، مدفوعين بروح الاستقلال الوطني وحب الوطن، يدل على إمكانية إيجاد حلول لكل المشاكل لصالح امتنا، أيا كان تباين الآراء والأنظمة.

ويتطلب تحقيق أهداف الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب وعودة السلام إلى شبه الجزيرة الكورية وإعادة توحيدها أن تعيد الولايات المتحدة النظر في سياستها المعادية لبلدي وأن تضع حدا لتدخلها في الشؤون الداخلية لأمتنا. وعلى كل، فإن حكومة جمهوريتنا ستبدل قصارى جهدها لإعادة توحيد الوطن بأسرع ما يمكن مع التركيز بوجه خاص على مفهوم وحدة الأمة والدفاع عن السلام وتحقيق



**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رياض محمد خان، وزير خارجية جمهورية باكستان الإسلامية.

**السيد خان** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أبدأ، سيدي الرئيس، بإزاء التهئة لكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع. إن خبرتكم السياسية الثرية ومهارتكم الدبلوماسية ستكون لا محالة عوناً للجمعية العامة للنجاح في معالجة جدول الأعمال الهام المعروض عليها. كذلك أود أن أعرب عن بالغ الرضا والاعتزاز بالإنجازات العظيمة لسلفكم، سعادة الشيخة هيا راشد آل خليفة، خلال فترة رئاستها. إن مكائنها وإنجازاتها رمز للدور البارز الذي تؤديه المرأة في العالم الإسلامي.

أود كذلك أن أعبر عن بالغ التقدير للسيد بان كي - مون، الأمين العام الجديد، للأسلوب المتميز والجاد الذي ينتهجه في معالجة الأزمات والأوضاع الإنسانية. ونحن نساند الأمين العام في عزمه على تحسين الأمم المتحدة حتى تتمكن من التصدي للتحديات كما الاستجابة للفرص الراهنة.

كانت نهاية الحرب الباردة مع بزوغ فجر القرن الحادي والعشرين مصدراً للأمل بمستقبل أفضل. وبعد مضي عقد من الزمان لا يزال العالم نهبا للحريرة والاضطرابات المتصاعدة. هناك اليوم أخطار جديدة متمثلة في الإرهاب والعنف واتساع الهوة بين الحضارات والمجتمعات، كل ذلك على خلفية من التشكك والتحامل. وليس صدام الحضارات أو القيم هو مصدر هذا الشعور المتزايد بالقلق بقدر ما هو إخفاق المجتمع الدولي في معالجة النزاعات المزمنة وعجزنا الجماعي عن تعميم الفرص والفوائد التي يتيحها التقدم التكنولوجي المذهل والعمولة لرفع مستوى الشعوب.

ولو ليوم واحد. وفي واقع الأمر، فإن تحديات خطيرة ومتصاعدة تواجه اليوم السلام والأمن الدوليين. إن مبدأ احترام السيادة الوطنية والمساواة الذي تقوم عليه العلاقات الدولية الحديثة يجد نفسه مهددا بتداعيات "الحرب ضد الإرهاب" التي لا تخدم سوى أغراض ذاتية، ومهددا أيضا هيمنة وتعسف القوى الداعية إلى الضربات النووية الاستباقية وإلى التطوير المتسارع للأسلحة النووية.

ويتطلب الوضع العالمي الراهن من الأمم المتحدة أن تعزز دورها الرئيسي ومهامها في حل المشكلات ومنها المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة عملاً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. إن النهج الأحادي الجانب والهيمنة لا يجب السكوت عليهما أبداً لأنهما ينتهكان مبادئ القانون الدولي والميثاق ويتجاهلان الجهود الجماعية المبذولة لبناء نظام عالمي جديد وعادل، قائم على مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والمساواة والمصالح المشتركة.

ويجب حل النزاعات سلمياً عن طريق الحوار والمفاوضات كما يجب ألا نسمح، تحت أي ذريعة، بالعقوبات الجماعية واستعمال القوة بالاعتداء المسلح على دول ذات سيادة.

لذلك، يجب أن يتحلّى مجلس الأمن بروح المسؤولية وأن يعمل بصدق على تأمين السلام والأمن لا أن يكون أداة في أيدي بعض الدول تسخره لخدمة أهدافها الإستراتيجية.

إن العالم الجديد الذي تتطلع إليه البشرية، عالم السلام والرخاء، لا يمكن أن يقوم إلا على علاقات دولية عادلة تحترم سيادة كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون تمييز وتراعي مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة.

وستستمر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في كفاحها من أجل بناء نظام عالمي عادل ومنصف، وقائم على الاستقلال والسلم والصدقة.

تستمر الصراعات في فلسطين والعراق وأفغانستان. أما في جنوب آسيا فلا يزال النزاع حول كشمير ينتظر الحل. ولقد أصبحت النزاعات القديمة تتفاقم بفعل مواجهات جديدة. كذلك برزت إلى السطح تحديات جديدة مثل تغير المناخ وتأمين مصادر الطاقة واحتلال التوازن التجاري والمالي.

إن الوضع الخطير في العراق مصدر قلق عظيم لباكستان ونحن ندين القتال الطائفي الدموي. ولن يتأتى السلام في العراق إلا عن طريق الحوار والتعاون المتبادل وروح التسامح. إنه لأمر بالغ الحيوية - للشعب العراقي - كما للمنطقة بأسرها - أن نحافظ على وحدة العراق وسلامته الإقليمية واحترام سيادته احتراماً كاملاً.

وكذلك تشعر باكستان بالانزعاج إزاء المواجهة التي تلوح في الأفق بسبب المسألة النووية الإيرانية. لقد كان رأينا دائما هو اللجوء إلى الدبلوماسية لأن اللجوء إلى القوة قد يقود إلى عواقب يصعب التكهن بها في منطقة هي أصلا بالغة الحساسية والتوتر.

أما في منطقتنا، فإن مصدر العنف وتصاعد الإرهاب يكمن في التطورات التي حدثت منذ ما يقرب من ثلاثة عقود حين أصبحت أفغانستان المجاورة آخر جبهات الحرب الباردة. ومن سخرية الأقدار أن كفاح أفغانستان في الثمانينات ساعد في توحيد حركات التحرر حتى كانت الموجة التي انتهت بسقوط حائط برلين. ولكن أفغانستان عانت في التسعينات إهمال المجتمع الدولي لها وتجاهلها حتى كانت صدمة ١١ أيلول/سبتمبر المرعبة فأعدت هذا البلد الذي مزقته الحرب إلى دائرة الضوء الدولية.

هذه الأحداث الأليمة في محيطنا المباشر أثرت على مجتمعنا نحن، مسببة صعود الإرهاب والتطرف وبخاصة في المناطق القبلية المتاخمة لأفغانستان. إننا نحارب القاعدة

في هذا العالم بالغ التعقيد، تؤدي الأمم المتحدة دورا لا غنى عنه، فهي تتربع على قمة التفاعل الدولي المتسع باطراد وتظل الوسيلة الوحيدة لتنظيم الشؤون العالمية على أساس مجموعة من المبادئ والمعايير المتعارف عليها.

إن الإرهاب خطر محقق ومدمر، يزعزع استقرار المجتمعات، ويجب ألا يرتبط اسمه بعقيدة دينية أو ثقافة بعينها. كما يجب محاربتة ورفضه ومعالجة أشكاله الظاهرة وأسبابه الكامنة.

ومما يدعو إلى القلق أيضا محاولات تشويه ثقافات الآخرين وعقائدهم الدينية لتعميق الانقسامات، لا سيما بين الغرب والعالم الإسلامي. إننا، في كوكبنا المعولم هذا، أحوج ما نكون من ذي قبل إلى التفاهم والوئام وبناء الجسور بين كل الثقافات والشعوب من خلال مبادرات مثل "تحالف الحضارات" والحوار بين الأديان والاعتدال المستنير.

ويرتبط الصراع والعنف في الشرق الأوسط بشكل جوهري بالقضية الفلسطينية التي ما فتئت تلهب مشاعر جيلين من الفلسطينيين والمسلمين في كل أنحاء العالم. وقضية فلسطين في جوهرها هي قضية الحرية ولا يمكن توفير الأمن والفلسطينيون محرومون من الحرية. إن الخلاص يكمن في المقترح الذي طرحه العرب، وتأييده باكستان، في بيروت قبل خمسة أعوام، وأمام العالم اليوم مسؤولية تاريخية بأن يضع حدا لمأساة الشعب الفلسطيني ويمكنه من إنشاء دولته في فلسطين عملاً بقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧)

السياسية والشجاعة والمرونة. إننا بصدد إيجاد حل يلقي قبول الهند وباكستان وقبل كل أولئك شعب جامو وكشمير نفسه.

لقد طرح الرئيس برويز مشرف أفكارا هامة لقيت ارتياحا لدى شعب كشمير الذي ينبغي أن يكون شريكا في العملية. وفي ذات الوقت، من المهم خلق بيئة خالية من انتهاكات حقوق الإنسان في كشمير إذا أردنا تحقيق حل سلمي دائم. إن حل الأزمة بالكيفية التي تتجاوب مع طموحات شعب كشمير سيكون بادرة عهد جديد من الثقة المتبادلة والتعاون في جنوب آسيا.

أما في منطقتنا، فإن الاتفاق النووي الأولي بين الولايات المتحدة والهند يقم عنصرا جديدا في الوضع. إننا قلقون على مصير الاستقرار الاستراتيجي وسنسعى للحفاظ عليه بالرغم من معارضتنا الثابتة لسباق التسلح في جنوب آسيا. وعلاوة على ذلك، لنا مصلحة في إنتاج الطاقة النووية للأغراض المدنية مع الالتزام بكل الضمانات الدولية. إن ما يجوزتنا من الأسلحة النووية والاستراتيجية لن يستعمل إلا للأغراض الدفاعية، فنحن لم نشرع في الخيار النووي إلا بعد عام ١٩٧٤ حينما اختل التوازن الاستراتيجي نتيجة التجارب النووية الأولى للهند. كما أن مساعينا للحفاظ على جنوب آسيا منطقة خالية من الأسلحة النووية لم تلق إلا اهتماما عرضيا من المجتمع الدولي. ثم واجهتنا نفس المعضلة عام ١٩٩٨ وكان لزاما علينا أن نرد على التجارب الهندية تثبيتا لمبدأ الردع. إن امتناعنا عن القيام بذلك حينئذ كان سيخلق حالة غموض خطيرة حول مقدراتنا وما قد ينتج عن ذلك من حسابات مغلوبة.

وأود أن أؤكد مجددا أن قدراتنا الاستراتيجية لا تهدف سوى إلى الردع والدفاع عن النفس. إننا نقف ضد سباق التسلح ولا نرغب سوى في الحفاظ على الحد الأدنى

وعناصر إرهابية أخرى بعزيمة وإصرار، ولقد قمنا بنشر حوالي ١٠٠ ٠٠٠ جندي لذلك الغرض، ضحى عدد كبير منهم بأرواحهم في المعركة. كذلك اتخذنا تدابير سياسية وإدارية في تلك المناطق القبلية واعدنا الخطط التي تستهدف إحداث التحول وقمنا بإدخال إصلاحات بهدف محاربة الإرهاب في إطار استراتيجية شاملة.

إننا نبدي تعاوننا على الصعيد الدولي ونرفض بالتالي كل التصريحات التي تطلقها مؤسسات غير مسؤولة وبخاصة في بعض قطاعات وسائط الإعلام العالمية لإلقاء ظلال من الشك على نوايانا وجهودنا. ولا بد أن يفهم الجميع أن التحدي الذي نواجهه هائل ويتطلب جهودا مستدامة وطويلة الأجل، على الصعيدين المحلي والعالمي.

إن باكستان تتطلع إلى بيئة مسالمة في المنطقة وما من بلد سيجني ثمار السلم والاستقرار في أفغانستان مثل باكستان. لذلك نساند أية مبادرة من شأنها أن تعين الأفغان على تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء بلدهم. إن الاجتماع الأخير لمجلس الأعيان الذي انعقد مؤخرا في كابول يبعث على التفاؤل، بيد أن تحقيق النتائج يعتمد بدرجة كبيرة على فعالية آليات المتابعة وبخاصة المجلس المشترك بأعضائه الخمسين والولاية التي منحت له ليتواصل مع المعارضة بغية تحقيق السلام في المنطقة. إن أمام المجتمع الدولي مسؤولية عظيمة بأن يساعد أفغانستان عن طريق برنامج على غرار مشروع مارشال.

وتبذل باكستان جهودا في إطار عملية السلام مع الهند مما أحدث تحسنا ملموسا في العلاقات الثنائية. وعلى البلدين الآن انتهاز هذه الفرصة المؤاتية التي تتيحها الأجواء العالمية والإقليمية لمعالجة جميع المشاكل المعلقة وبخاصة النزاع حول جامو وكشمير الذي يمثل لب الصراع والتوتر في جنوب آسيا. وعلى كلا الطرفين أن يظهرهما قدرا من الإرادة

نشاط مجدد. وعلينا أن ندرك أنه مع مظاهر التقدم التكنولوجي، لن يكون من الممكن الاستخدام الرشيد لكل القوى العاملة العاملة في قطاعات الإنتاج، والتصنيع والخدمات.

وإزاء التحديات الجديدة، لا تزال شرائح واسعة من البشرية تعاني الجوع والفقر والمرض. وتلك مأساة في هذه الأوقات الحديثة التي مكنت فيها معجزة التكنولوجيا العالم من التغلب بفعالية على مخلفات وجودنا البدائي. لذا، أصرت مجموعة الـ ٧٧ على بذل جهد واسع من أجل تنمية مستدامة قائمة على النمو الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية والحماية البيئية، وينبغي لنا أن نعتمد سياسات وإجراءات متسقة ومتعاضدة متبادلة للمضي قدما في تلك الاتجاهات الثلاثة بالدرجة نفسها من الالتزام السياسي والقانوني. ولدى الأمم المتحدة دور مركزي في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف إنمائية أخرى متفق عليها.

وباكستان، بصفتها الرئيس الحالي لمجموعة الـ ٧٧ والصين اقترحت خطوات لتمكين البلدان النامية من تنسيق وتوسيع جهودها التعاوني الإنمائي الوطني. وعملا بالولاية المعتمدة في مؤتمر قمة الجنوب الثاني، سنعقد اجتماعا لفريق من الخبراء البارزين في الجنوب، لتحقيق المزيد من تطوير المواقف المشتركة للبلدان النامية في مجالات دقيقة مثل التجارة، والتمويل، والتكنولوجيا، والطاقة وتغير المناخ.

وتوافق باكستان على أنه ينبغي إصلاح وتحديث إدارة الأمم المتحدة وأمانتها العامة، لتحسين اتساق المنظومة وفعاليتها بشكل خاص. ورئيس الوزراء شوكت عزيز هو الرئيس المشارك لفريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. لكن عملية الإصلاح يجب أن تبقى مراعية للمبدأ الأساسي المتمثل في المساواة السيادية للدول في عملية صنع القرار. وينطبق هذا،

من قوة ردع ذات مصداقية. ولن نستعمل قدراتنا النووية ضد دول لا تملك السلاح النووي، ونحن عند التزامنا الكامل بهدف نزع السلاح العام الكامل وعدم الانتشار النووي. إننا نريد أن نعامل معاملة الشريك في عملية عدم الانتشار النووي العالمي لا معاملة الهدف لها، وسنظل عند التزامنا بإنتاج الطاقة النووية تحت الإشراف الدولي لتلبية احتياجاتنا من الطاقة.

من الواضح أن توافق الآراء العالمي بشأن نزع السلاح ومنع الانتشار قد تعرض للتآكل. وهناك عدة أسباب لذلك من بينها تنكر الدول النووية الأطراف في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية لعملية نزع السلاح، وظهور دول نووية غير مصنفة وليست طرفا في المعاهدة، والفشل في معالجة الموموم الأمنية للدول غير النووية، والتمييز في مجال التعاون النووي للأغراض السلمية.

وهناك حاجة واضحة إلى توافق في الآراء جديد وعالمي بشأن عدم الانتشار، ونزع السلاح والتعاون النووي السلمي الذي يزيل الأخطار والمخاطر ويرسي التعاون على أساس عادل. وفي الأشهر المقبلة، تتحمل دول مجموعة الموردين النوويين مسؤولية كبرى، لأن أية مصادقة على نهج انتقائي أو تمييزي قد توجه ضربة قاضية إلى توافق الآراء القائم بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

لقد أخذ العالم يدرك ببطء التهديد الوجودي الذي يشكله تغير المناخ. والحدث الخاص الذي عُقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر كان مفيدا في بلورة المسائل التي تجب معالجتها. فالبيئة مسؤولية وفرصة. المسؤولية هي شفاء الأرض المتشقة والمتدهورة. والتحدي أبعد من كيو تو بكثير. ونحن، جماعيا، بحاجة إلى ضبط نمط عيشنا المتسم بالطمع والتبذير. وتكمن الفرصة في تنمية البيئة بصفتها قطاع عمالة يستوعب جزءا من الموارد البشرية العالمية في

بشكل خاص، على مسألة توسيع مجلس الأمن. فيجب على هذا المجلس أن يوسع رقعة تمثيل جميع الدول الأعضاء بدلا من توسيع دائرة الأعضاء المتمتعين بامتيازات. كما يجب تطوير أعمال المجلس بحيث لا تغطي تلك الأعمال على المسؤوليات الميثاقية للجمعية العامة أو على مسؤوليات الأجهزة الأساسية الأخرى في الأمم المتحدة.

وتطلعنا في باكستان هي نفسها في أي مكان آخر؛ تسريع تنمية الاقتصاد - الاجتماعية، وبناء مجتمع قائم على المعرفة والمساهمة في تطوير السلام في العالم وفقا للقيم المتأصلة في إيماننا ورؤيتنا لدولة إسلامية تقدمية حديثة. ذلك هو توجه حكومة الرئيس مشرف في ترتيب الأولويات وتقديم برامج الإصلاح. وقد كنت هناك هناك إنجازات ملموسة في تدعيم المؤسسات، وتعزيز السياسة الديمقراطية وبناء اقتصاد سليم.

ولإعطاء بضع أمثلة، لدينا اليوم مؤسسات ديمقراطية قوية وراسخة، ثلث تمثيلها الإلزامي من النساء. وقد اندمجت أقلياتنا في الوسط السياسي. ووسائطنا الإعلامية حرة، وحيوية وحازمة. واقتصادنا شهد نموا مستقرا طوال السنوات الثماني الماضية، وفي تلك الفترة تضاعف الناتج القومي ودخل الفرد. ونحن الآن نحضر للانتخابات، لأن جمعياتنا الوطنية وجمعيات مقاطعاتنا ستنتهي قريبا ولاياتها الكاملة. وفيما ندخل هذه المرحلة الهامة من حياتنا السياسية، إنما نفعل ذلك بإدراك عميق بأن وجود باكستان قوية ومستقرة أمر حيوي لسلام منطقتنا وتقدمها.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٥٠.